(عَسَى) دلالتها ووظيفتها النحوية في ضوء أنماطها الواردة في كتب الصحاح الستة (دراسة تطبيقية)

د. حسين عثمان محمد حكمي *

المقدمة:

الحمد لله، جلّت قدرته، والصلاة والسَّلام على أفصح العَربِ قاطبة، وأصدقهم لسانًا، وأكملهم بيانًا.. أما بعد:

ففي أثناء قراءتي لباب (أفعال المقاربة)، وفي قاعة الدرس النحوي لفت نظري تنوّع أساليب(عَسَى)، وتعدد استعمالاتها، وكثرة الأحكام المتعلقة بهذه اللفظة وتناثرها، واختلاف آراء النحويين وتناقض بعضهم في تحديد ماهيّة (عَسَى)، ومكانتها من الفعلية والحرفية والخبرية والإنشائية، وبيان وظيفتها النحويّة، إلى غير ذلك من الأحكام والمسائل التي اختصت بها (عَسَى) دون غيرها من بقية أفعال المقاربة.

فأحببت أن أجمع المتناثر، وأحصر ما تشتّت من أحكام (عَسَى) في كتب النحو، وما يتصل بها من آراء وأقوال للمحققين من علماء النحو واللغة وبعض الباحثين؛ لتكون هي المادة النحويّة التي أقيم عليها الدراسة التطبيقية في نصٍّ موثّق من نصوص الكَلِم العربيّ الفصيح من كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، وعرض استعمالات (عَسَى) وأنماطها الواردة، ومعرفة مدى مطابقة الواقع اللغوي لها في النصوص الشريفة بما قرره العلماء لـ (عَسَى) من قواعد وأحكام.

واتخذتُ أحاديث كتب الصحاح الستة[1] مادةً لهذه الدراسة التطبيقية. وذاك؛ لأنهما أصحّ الكتب، وأصدقها، بعد كتاب الله عز وجلّ.

* أستاذ مشارك جامعة جازان- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية وآدابها

ولعلّ من نافلة القول – وأنا في هذا المقام – أن أشير إشارة سريعة إلى ضرورة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، إذ لابدّ في هذه المسألة أن يحسم فيها، وأن يتخذ الحديث النبوي الشريف مصدرًا من مصادر الاستشهاد والتمثيل لأحكام النحو وقواعده، بعد أن فاته أن يكون مصدرًا من مصادر الاحتجاج. فينبغي أن تستمد أمثلة النحو وشواهده بعد القرآن الكريم من الحديث الشريف؛ ذلك ؛ لأنّه يمثل حقيقة لغوية واقعية عاشها الناس في الرعيل الأوّل.

ولقد جاءت خطة هذا البحث مشتملة على:

- التمهيد: و يتناول اشتقاقات (عَسَى) ومعناها في المعاجم اللغوية.
- المبحث الأول: ويتناول أنماط (عسى) في الكتب الصحاح الستة من خلال استعمالاتها.
- المبحث الثاني : وهو مخصوص بالتحليل النحوي للأنماط الواردة لـ(عسى) في كتب الصحاح .ويعدّ هذا المبحث صُلب البحث إذ يقوم على التحليل النحوي لأنماط (عسى) واستعمالاتها في ضوء ما ورد في كتب النحو واللغة، مع عرض الأحكام وتحقيق الآراء ودراستها، وتطبيق ذلك على ما أثبته الاستعمال اللغوي في واقع نصوص الحديث الشريفة، وبيان الرأي المختار في المسألة.
- وأخيرًا الخاتمة وهي عبارة عن (نتائج البحث).

ومما يجدر الإشارة إليه، أن هناك دراسات متعددة قد سبقت وتناولت (عسى) بالبحث والتحليل، لكنني أحسب أنّي في بحثي هذا قد تطرقت لشيء لم أُسبق إليه من قبل، وهو دراسة قضايا (عَسَى) وأحكامها دراسة نحوية مدعومة بالتطبيق والتحليل الوصفي من خلال النصوص الشريفة الموثّقة في كتب الحديث الشريف، ورجائي أن تأتي هذه الدراسة لبنةً تُضاف إلى غيرها من الدراسات الوصفية الدقيقة، لبنية اللغة العربية. والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، إنّه سميع مجيب.

التمهيد:

اشتقاقات لفظة (عَسَى) ومعناها في المعاجم اللغوية:

إنّ المتأمل في كتب المعاجم اللغوية للأصل الثلاثي (ع + س +حرف معتل) يدرك جيّدًا أنّ اللفظة من هذا الجذر لها بناءان ومعنيان:

أحدهما: فعل متصرف باتفاق، ومعناه: الشدة والغلظة والقسوة ومنه الكِبَر، وحرف اعتلاله ألف منقلبة إلى واو في المضارع، وهو: عسا يعسو.

ففي التهذيب للأزهري(مادة عسا): "قال الأحمر: عست يدُه تعسو عُسُوًّا، إذا غَلُظت من العمل. وقال الليث: عسا الشيخ يعسو عَسْوَةً وَعَسَاءً إذا كبِر.. و..عَسَى النباتُ إذا غَلظ"[2]

وقال ابن منظور: "عَسَا الشيخُ يَعْسو عَسْوًا وعُسُوًّا وعُسِيًّا، مثلُ عُتِيًّا وعَساءً وعَسْوَةً وعَسِيَ عَسًى كلُّه كَبِرَ مثلُ عَتِيَ، ويقال للشيخ إذا وَلَّى وكَبِرَ: عَتَا يَعْتُو عُتِيًّا وعَسا يَعْسُو مِثله..."."[3]

وعسا الشيء يعسو: إذا اشتدّ وصلب، ومنه قول الشاعر:[4]

لَوْلاَ الحَيَاءُ وأَنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَا*** فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

يريد : وأن رأسي قد اشتدّ المشيب فيه.

وهناك لغة أخرى في المعنى نفسه: (عَسِى يعسِي عَسَىً)، نصّ عليها الأزهري في (التهذيب).[5]

الثاني: (عَسَى) الجامدة .المفيدة لمعاني الترجي والطمع، والإشفاق.. على تفصيل سيأتي بيانه؛ إذ هي لبّ الحديث والمعنيّة بهذا البحث.

المبحث الثاني: أنماط (عَسَى) في الكتب الصحاح الستة من خلال استعمالاتها:

يحسن بي في هذا المبحث أن أستعرض هذه الاستعمالات وأنماطها الواردة في نصوص الحديث الشريف الموثقة في كتب الصحاح الستة، لنقف على مدى موافقة الواقع اللغوي للنصوص الشريفة مع ما سجّله علماء النحو واللغة من تقعيد لمسائل مدلول(عَسَى) السابقة الذكر، وكلام كثر حوله الجدل والخلاف والنقاش فيما يخص أوجه استعمالاتها وتحديد وظيفتها النحوية . وذلك من خلال عرض الأنماط أوّلا، ثم التحليل النحوي والدراسة الوصفية.

ولكي نحدد الأشكال النمطية لـ(عَسَى) هنا، لا بد لنا أن نذكر أوجه الاستعمال أوّلًا، ثم نسوق تحته الأنماط المتعلقة به، على الترتيب الآتي:

الاستعمال الأول:أن يؤتى بـ(عَسَى) بعدها اسم مرفوع (اسم ظاهر، أو ضمير بارز)، وبعده الفعل المضارع مقترنا بـ (أنْ).

وقد جاءت أنماط هذا الاستعمال في الكتب الصحاح على الأشكال الآتية:

النمط الأول:عَسَى + اسم ظاهر(معرفة) + جملة فعلية فعلها مضارع مقترنًا بـ(أنْ). وأمثلة هذا النمط:

1. " وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ".[6]
2. "فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ".[7]
3. "فَكُونِي فِي حَجَّتِكِ، عَسَى اللهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا".[8]
4. "فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّغٌ عَنِّي قَوْمَكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَنْفَعَهُمْ بِكَ".[9]
5. "أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَنْفَعَكَ بِه".[10]
6. "فَقَالَ: عَسَى اللَّهُ أَنْ يُطْعِمَكُم" .[11]
7. " كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا أَوْ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا...".[12]
8. "عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَواءَ السَّبِيلِ".[13]
9. " لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ".[14]
10. " وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنّ " .[15]
11. " أَلَا هَلْ عَسَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ الصُّبَّةَ مِنْ الْغَنَمِ".[16]
12. "عَسَى هَؤُلَاء أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ".[17]

النمط الثاني: عَسَى + اسم ظاهر(معرفة) + جملة شرط اعتراضية + جملة فعلية فعلها مضارع مقترنًا بـ(أنْ): وله مثال واحد: "عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ".[18]

النمط الثالث: عَسَى + ضمير بارز متصل(تاء المخاطب) + جملة فعلية فعلها مضارع مقترنًا بـ(أنْ):

وله مثال واحد، هو: "وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ؟".[19]

النمط الرابع: عَسَى + ضمير بارز متصل(تاء المخاطب) + جملة شرط اعتراضية + جملة فعلية فعلها مضارع مقترنا بـ(أنْ). وله مثالان بروايات متعددة:

1- "هَلْ عَسَيْتَ - إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ -أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟" .[20]
2- "هَلْ عَسَيْتَ - إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ - أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَه؟.[21]"

النمط الخامس: عَسَى + ضمير بارز متصل (تاء المخاطب) + جملة شرط اعتراضية+ جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلا مقترنا بـ (أنْ):

وله مثال واحد، هو:"فَمَاعَسَيْتَ - إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ - أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟".[22]

النمط السادس: عَسَى+ ضمير بارز (تاء المخاطب) +ضمير متصل (هاء الغائب وميم الجمع)+ جملة فعلية فعلها مضارع مقترنا بـ(أنْ): وله هذا المثال:" فقال أبو بكر: وَمَا عَسَيْتُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي؟" .[23]

الاستعمال الثاني: أن يؤتى بـ(عَسَى) بعدها اسم مرفوع، وبعده الفعل المضارع مجرّدًا من (أنْ).

ولم أجد في كتب الصّحاح لهذا الاستعمال سوى نمط جاء على هذا الشكل:

عَسَى + اسم ظاهر(نكرة) + جملة فعلية فعلها مضارع مجرّدًا من (أنْ):

ومثاله: " أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ...".[24]

الاستعمال الثالث: أن يؤتى بـ(عَسَى) مسبوقة باسم ظاهر، وبعد(عَسَى) الفعل المضارع مقترنًا بـ(أنْ). وله نمطان، هما:

النمط الأول: اسم إشارة + عَسَى + فعل مضارع ناسخ مقترنًا بـ (أنْ).

وله مثال واحد :"وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ" .[25]

النمط الثاني: اسم (إنّ) + عَسَى + فعل مضارع مقترنًا بـ(أنْ).

وله مثال واحد :(فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ) .[26]

الاستعمال الرابع: أن يؤتى بـ(عَسَى) وبعدها الفعل المضارع مقترنًا بـ(أنْ).

وله أنماط مختلفة على حسب اختلاف صوره، وقد وردت في الصّحاح على الأشكال الآتية:

النمط الأول: عَسَى + فعل مضارع مقترنًا بـ(أنْ) + جار ومجرور+ اسم ظاهر مرفوع (نكرة):

وأمثلته:

1- "وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ" .[27]

2- "وَإِنَّهُ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ".[28]

3- "فنخبره بالذي صنعت عَسَى أَنْ يَنْزِلَ فِيْكَ قُرآنٌ".[29]

النمط الثاني: عَسَى + فعل مضارع ناسخ مقترنًا بـ(أنْ) + جار ومجرور(خبر مقدم)+ جار مجرور+ اسم (كان) نكرة مرفوع :

ومثاله: "وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ". [30]

النمط الثالث: عَسَى + فعل مضارع منفي بلا مقترنًا بـ(أنْ) + ضمير متصل في محل نصب (مفعول به مقدم) + اسم ظاهر مرفوع (معرفة):

وله هذا المثال :"فَعَسَى أَنْ لَا يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ" .[31]

النمط الرابع: عَسَى + فعل مضارع مبني للمجهول مقترنًا بـ(أنْ) + اسم إشارة (نائب فاعل)+ اسم موصول (مفعول ثان):

ومثاله: "فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ يُعْطَى هَذَا مَنْ لَا يُبْلِي بَلَائِي" .[32]

النمط الخامس:عَسَى +فعل مضارع مقترن بـ(أنْ)+ اسم ظاهر(فاعل)+ اسم موصول (مفعول به):

ومثاله: "ألَا ليبلغ الشاهد الغائب فإنَّهُ عَسَى أنْ يُبَلِّغَ الشَّاهدُ مَنْ هو أوْعَى له منه".[33]

النمط السادس: عَسَى + فعل مضارع مقترنا بأنْ وفاعله ضمير بارز متصل به. وأمثلته:

1- "وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا" .[34]
2- "فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا" .[35]
3- "وَلَكِنْ اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَعَسَى أَنْ تُلْقِي ثِيَابَكِ..." .[36]

4- النمط السابع: عَسَى + فعل مضارع مقترنا بأنْ وفاعله ضمير مستتر. وأمثلته:

1- "انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْئًا".[37]
2- "فَعَسَى أَنْ لَا يَعْزِمَ عَلَيْنَا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً" .[38]
3- "وَمَاعَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا اللَّبَنِ" .[39]
4- "وَلَكِنْ عَسَى أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ" .[40]
5- "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَسَى أَنْ تَمْضِيَ" .[41]
6- "كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا يَكُونُ لَهُ الِاسْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فَيُدْعَى بِبَعْضِهَا فَعَسَى أَنْ يَكْرَهَ قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ (وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ " .[42]
7- "فَمَا عَسَى أَنْ يُصِيبَنِي مِنْهُ".[43]
8- "عَسَى أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا ".[44]

النمط الثامن: عَسَى + فعل مضارع ناسخ مقترنًا بـ(أنْ) واسمه ضمير مستتر. وأمثلته:

1- "وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ" .[45]

2- "عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ" .[46]

3- "أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا ".[47]

4- "وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا".[48]

الاستعمال الخامس:أن يؤتى بـ (عَسَى) متصلة بضمير من ضمائر النصب البارزة.

ولهذا الاستعمال نمطان:

النمط الأول: (عَسَى) متصلة بضمير المتكلم (الياء)+ فعل مضارع مقترنا بأنْ:

وله هذا المثال: "وما عَسَايَ أنْ يبلُغَني مِنْ هَذا اللّبَن" .[49]

النمط الثاني: (عَسَى) متصلة بضمير الغائب(الهاء وميم الجمع)+ فعل مضارع مقترنًا بـ(أنْ):

وله هذا المثال: "فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي".[50]

الاستعمال السادس: أن يؤتى بـ (عَسَى) وبعدها اسم ظاهر مرفوع واسم آخر منصوب.

ويدخل في هذا الاستعمال ما رواه البخاري في الحديث:

(فَلَمَّا رَآنِي عُمَرُ قَالَ: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا" .[51]

المبحث الثالث: التحليل النحوي للأنماط السابقة:

من خلال عرض الأنماط الواردة فيما سبق سرده من النصوص الشريفة في كتب الصحاح ولعمل موازنة ذلك بما تقرر في كتب النحو واللغة من قواعد ومسائل لـ(عسى)، نسوق هذه الدراسة التحليلية الوصفية على النحو الآتي:

(1)-تحدثت المعاجم اللغوية عن لفظ (عَسَى)– كما تقرر سابقا - وذكروا أن الأصل الثلاثي له (العين والسين والحرف المعتل) يرد على استعمالين :

الاستعمال الأول: فعل متصرف بمعنى الشدة والغلظة، ومنه الكبر في السنّ والطعن في العمر.

ومما ورد في كتب الصحاح في هذا المعنى ما رواه الترمذي في سننه من حديث قتادة رضي الله عنه: " قال قتادة: "لَمَّا أَتَيْتُ عَبِّي بِالسِّلَاحِ وَكَانَ شَيْخًا قَدْ عَشَا أَوْ عَسَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ.. "وفي رواية : (أو عَشِيَ) .[52]

قال ابن الأثير: " عسَا بالسين المهملة : أي كَبِرَ وأَسَنَّ من عَسَا القَضِيبُ إذا يَبِسَ، وبالمعجمة [عشا] أي: قَلَّ بصرُه وضَعُف ".[53]

الاستعمال الثاني: (عَسَى) الجامدة، التي بمعنى الرجاء والطمع أو الإشفاق.

ولقد وردت في نصوص الأحاديث الشريفة من كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ذوي الفصاحة والبلاغة عليهم رضوان الله، وسقتُ أمثلتها، وفق ما ورد في الأنماط السابقة.

(2)-ترد (عَسَى) الجامدة لمعنى الترجّي والطمع أو الإشفاق، هذا ما نصّ عليه جمهور النحاة.[54]

والترجّي يكون في المحبوب، والإشفاق يكون في المكروه، وهي للترجّي كثير، وللإشفاق قليل.[55]

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوْا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُم، وعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة:216].

وهناك من ذهب إلى أنها لمعنى المقربة كالمبرّد[56]، ووافقه ابن فارس، حيث قال: "(عَسَى): للقرب والدنوّ[57]، وهو ما أكّده ابن يعيش في قوله: " ومعناه المقاربة على سبيل الترجي..."[58]، وردّه الرضي.[59]

وأيًّا كان فإنّ المُجْمَع عليه عند أهل اللغة أن (عَسَى) في كلام المخلوقين تفيد معنى الرجاء والإشفاق؛ لأنّهم هم الذين يتحقق فيهم الترجي والطمع والإشفاق في جانبهم، وتعرض فيهم الشكوك والظنون.[60]

والذي عليه المحققون[61] أن المطّرد مجيء (عَسَى) في القرآن الكريم للإيجاب.

قال العيني: " ثم اعلم أن (عَسَى) من الآدميين يكون للترجي والشك، ومن الله للإيجاب واليقين" .[62]

وقال أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن: "هي إيجاب من الله، وهي في القرآن كلّها واجبة...".[63]

وخالف في ذلك القول الراغب الأصفهاني حيث لم يرتض ذلك الحكم في القرآن.[64]

لكن الذي أميل إليه وتطمئن إليه النفس القول بأن (عَسَى) لا تكون في كلام الله إلا واجبة، حتميّة الوقوع، بدون أدنى شك أو ريب، ويستثنى ما خرج من ذلك المعنى لمعنى آخر، ودلّ عليه السياق القرآني الكريم.

بقي أن نقرر موضع (عَسَى) الواردة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها النصوص الشريفة السابقة. فهل تندرج تحت قاعدة (عَسَى) المستعملة في كلام المخلوقين من إفادتها معنى الترجي والطمع والإشفاق، وإن داخله شك في حصول الفعل أو عدمه؟.

نصّ أبو عبيدة على أن (عَسَى) ترد لمعنى اليقين، وأنها لغة أخرى عند العرب، قال: " لأنّ عَسَى في كلامهم رجاء ويقين"[65]. وتابعه على ذلك كوكبة من علماء اللغة والنحو، واستدلوا عليه بقول الشاعر:[66]

ظنّي بهم كعَسَى وهم بتَنُوفَةٍ يتنَازعُونَ جَوائز الأمثالِ

قال أبو حيان: " أي: ظني بهم كاليقين، فلما استعملت واجبة بخلاف غيرها من أفعال المقاربة كانت أشد مبالغة في القرب من غيرها، إذ الواجب الوقوع مما ليس كذلك" .[67]

وأقول: إذا كان وقوع (عَسَى) لمعنى الوجوب واردًا في كلام العرب، بل هي لغة فيها، فالأولى والأجدر حمل ذلك على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو الذي زكّاه ربُّه بأنه لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ يوحى؛ لذا كان الزمخشري موفّقًا عندما قال: " و(عَسَى) من الكِرام تحقيق"[68]، وأكرم الخلق عند الله سبحانه محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

وقال أبو حاتم الرازي: "(عَسَى) من الله واجب، و(أرجو) من النبيّ حق".[69]

(3)-اختلف العلماء في وضع (عَسَى) من الكلام ، أهي خبر أم إنشاء؟

فأكثر النحويين يذهب إلى كونها إنشائية، وحجتهم في ذلك دلالتها على معنى الرجاء، وهو من أساليب الإنشاء الطلبي، قال ابن الحاجب في الإيضاح: "(عَسَى) للرجاء، دخلها معنى الإنشاء، فلم تتصرف بل لزمت معنى واحدًا؛ لأنّ تصرفها ينافي الإنشاء..."[70]، وقال أبوحيان:"والمشهور أن (عَسَى) إنشاء؛ لأنّه ترج، فهي نظيرة(لعلّ)..." .[71]

وخالف في ذلك ابن هشام حيث رفض القول بإنشائية (عَسَى)، وهي عنده خبرية،ودعم كلامه بأمور، مثل وقوعها خبرًا للحرف الناسخ (إنّ)، ودخول الاستفهام عليها.[72]

ولو تفحصنا في الأمثلة السابقة في أنماط (عَسَى) من كتب الصحاح لوجدنا وقوع جملة (عَسَى) خبرًا عن (إنّ)، كالأحاديث الواردة في الاستعمال الرابع : (إنَّكَ عَسَى أنْ يطولَ بِكَ عُمُرٌ) في النمط الأول، ومثله (إنّه عَسَى أنْ يطولَ ...) (رواية النسائي)، و (فإنَّه عَسَى أنْ يُبلِّغَ الشّاهدُ من هو أوعى...) في النمط الخامس، و(فإنّكِ عَسَى أنْ تَصدَّقِي ...) في النمط السادس، وغيرها.

ووقوعها خبر لـ(إنّ) الناسخة مؤذنٌ بكونها غير إنشائية، على المذهب الراجح من قول النحاة في عدم مجيء خبر (إنّ) جملة إنشائية. وفي الأحاديث : "أَلَا هَلْ عَسَى أَحَدُكُم أنْ يَتّخِذَ الصُّبّةَ..." من شواهد النمط الأول في الاستعمال الأول، و(مَا عَسَيْتَ أنْ يقولَ...) في النمط الثاني من الاستعمال الأول، و(هَلْ عَسَيْتَ...) في النمط الخامس من الاستعمال الأول، و (أَلَا هَلْ عَسَى رجلٌ يَبْلُغُه الحديثُ) نمط الاستعمال الثاني، و(مَا عَسَاي أنْ يَبْلُغَني اللبنُ) في النمط الأول من الاستعمال الخامس، و (مَا عَسَاهُمْ أنْ يفعلوا بي) في النمط الثاني من الاستعمال الخامس... نلاحظ وقوع (عَسَى) بعد أداة الاستفهام (هل) و (ما)، ولا شك أن الاستفهام إنشاء، فهل يجوز أن يدخل على إنشاءٍ مثله؟.

فما ذهب إليه ابن هشام من حمل جملة (عَسَى) على الخبرية في مثل هذه التراكيب له مسوّغ في الكلام، وإن جاء مخالفًا لما ذهب إليه الأكثرية؛ إذ الواقع اللغوي في النصوص الشريفة يؤيّده، ولا إشكال في أن تكون جملة (عَسَى) - هنا - متضمنة لمعنى الخبر، هذا إذا أضفنا إليها معنى المقاربة الذي يفيده الخبر، وهو يدعونا للنظر في التفريق بين معنى الترجّي المحض الذي وضع له أصلًا الحرف(لعلّ)، وما حمل عليه في المعنى، إذ ليس بالضرورة أن يكون لمحض الترجّي الذي يفيد الإنشاء.

(4)-مما اختصت به (عَسَى) جواز كسر سينها ، والمشهور فيها فتحه، وهي اللغة الأصلية في سين (عَسَى)، لذلك جاءت النصوص الفصيحة نظمًا ونثرًا عليها، وكذا القراءات المتواترة في آي القرآن باستثناء قراءة نافع في قوله تعالى: (هَلْ عَسَيتُمْ...).[73]

فلغة الفتح هي الأشهر والأفصح والمطلقة، أما لغة الكسر فهي عند الجمهور مقيدة في مواضع[74]، خلافا لأبي علي الفارسي فقد أجازها مطلقًا مع الظاهر والمضمر.[75]

والغالب والراجح أنها لا تجوز إلا مع ضمير الرفع المتصل بها، نحو: عَسَيت وعَسَيتم وعَسَينا وعَسَيْنَ.[76]

وهو ما ينطبق تمامًا مع ما أثبتته الأحاديث الشريفة من كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم والمروي عن صحابته رضي الله عنهم في الأمثلة المذكورة فيما تقدم من أنماط، حيث نلاحظ مجيء (عَسَى) مفردة أم متصلة بالضمير على رواية فتح السين ، إذ هي الأشهر والأكثر

شيوعًا واستعمالًا، ولم ترد مكسورة فيما وقفت عليه من روايات الحديث في الكتب الستة سوى في لفظتي (عَسَيْتَ) و(عَسَيْتُم)، وبيان ذلك:

في الحديث الوارد في النمط الرابع من الاستعمال الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم: "هَل عسَيْتَ -إنْ فعلتُ ذلك بك – أنْ تسألَ غيرَه"، ومثله قول أبي بكر لعمر رضي الله عنهما : " وما عسَيْتُم أنْ يفعلوا بي" في النمط الثالث، وقول سعيد بن زيد بن عمرو رضي الله عنه: " ما عسَيْتَ أنْ يقولَ..." في النمط الثاني، هذه كلها مروية في صحيح البخاري، وكذا في رواية مسلم، بفتح سين (عَسَى) على اللغة الأصل. لكن هناك رواية أخرى للفظتين: (عسِيْتَ) و(عسِيْتُم) بكسر السين، ذكرها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في كتابه الشهير باسم (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان)[77]. وقد أشار إليها – أيضا- شُرّاح الحديث، ففي فتح الباري شرح صحيح البخاري يقول ابن حجر: "أما (عسيتَ) ففي سينها الوجهان: الفتح والكسر"[78]. وفي شرح النووي على مسلم : "هل عسيت ".. ويقال: بفتح السين وكسرها لغتان وقرئ بهما في السبع قرأ نافع بالكسر، والباقون بالفتح وهو الأفصح الأشهر في اللغة"[79]. وفي عمدة القاري للعيني قوله: "وما عسيتُم أن يفعلوا: بكسر السين وفتحها"[80]، وفي موضع آخر يقول العيني: "قوله : (هل عسَيتَ) بفتح السين ذكره صاحب (الفصيح)، وفي (الموعب) لم يعرف الأصمعي عسِيت بالكسر".[81]

(5)-اختلف النحويون في (عَسَى) حرف أم فعل على مذاهب ثلاثة:[82]

فريق يرى : أنها فعلٌ مطلقًا، وثانٍ يرى :أنها حرفٌ مطلقًا، وثالث يرى: أنها حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر وذلك إذا اتصل بها ضمير نصب، حملًا لها على (أنّ) وأخواتها، وهي فعلٌ فيما عدا ذلك، ولكلّ فريق أدلته وحججه.

ومن خلال النصوص الكريمة الواردة لـ(عَسَى)، وبعد التتبّع لاستعمالاتها في كتب الصحاح الستة، نجد أنّها اتصلت بضمير الرفع المتحرك في مواطن مثل: (عَسَيْتَ)، و (عَسَيْتَم) ومن المعروف (تاء) الخطاب من الضمائر الخاصة بالأفعال،وهو دليل للحكم على(عَسَى) بالفعلية.

بينما نجد في المقابل نصوصًا أخرى اتصلت (عَسَى) فيها بضمير النصب، سواء أكان ياء المتكلم كما في قول أبي هريرة السابق: "وما عسَايَ أنْ يَبْلُغَني ..."، أم هاء الغائب كما جاء في

(رواية مسلم) قول أبي بكر لعمر: "وما عسَاهُمْ أنْ يفعَلُوا بي"، وهو دليل للحكم على (عَسَى) بالحرفية.

وتحقيق المسألة: أن القول بتنويع الفعل (عَسَى) مرةً فعلًا ومرةً حرفًا هو المذهب المختار؛ لأنّ الاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، فهذا دليل على الفعلية. أمّا الاتصال بضمير النصب فلا دليل فيه على الفعلية، وبالتالي يتعيّن القول بحرفيتها في هذه الحالة.

(6)-اتفق جمهور النحويين على كون (عَسَى) جامدة غير متصرفة[83]، وقد اختلفوا في بيان السبب المانع من تصرف (عَسَى) على أقوال[84] نحن في غنى عن ذكرها؛ إذ القصد أن (عَسَى) جامدة غير متصرفة هكذا وردت عن العرب، ولا داعي للخوض في إيجاد علل وأسباب مفتعلة لشيء تُكلِّم به، وانتهى، فالقول كما قال أبو حيان وهو في سياق الحديث عن العلل المانعة لتصرّف (عَسَى): "وهذه العلل كلّها تلفيقاتٌ لشيء وضعيّ، والوضعيّات لا تُعَلَّل.."[85].

والذي ينبغي الإشارة إليه أن ما ذكره النحاة مما يترتب على تصرّف (عَسَى) يتفق تمامًا مع ما أثبتته النصوص الشريفة السابقة، حيث لم أعثر على لفظة تفيد تصرّف (عَسَى) كما ادّعى بعضهم، بل كلها جاءت على صيغة واحدة هي (عَسَى) بلفظ الماضي لا غير.

(7)- ذكر بعضهم[86] صحة اقتران (عَسَى) بالفاء الواقعة جوابًا للشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوْهُنَّ فَعَسَى أنْ تَكْرَهُوْا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللهُ فِيْهِ خَيْرًا كَثِيْرًا﴾ [النساء:19]. وإذا تأملنا الحديثين الواردين في الاستعمال الرابع:

قوله صلى الله عليه وسلم:"إِنْ يَعِشْ هَذَا الْغُلَامُ فَعَسَى أَنْ لَا يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

وقوله صلى الله عليه وسلم:"وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا وَتُمْحَقُ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا".

وجدنا ذلك متفقًا مع هذا الحكم، حيث اقترنت فيه (عسى) بالفاء الواقعة في جواب الشرط.

وأجاز الأخفش والفراء[87] دخول لام الابتداء على (عَسَى)، وعلّل الفرّاء لذلك بأن (عَسَى) بمنزلة (يعسِى)، إذ إنها تطلب المستقبل، ولذلك لم تنطق العرب منها بـ(يفعلُ)، إذ كان (فعل) منها و(يفعل) بمعنى واحد.[88]

قال أبوحيان:"والمنقول عن الكوفيين جواز دخول هذه اللام على الفعل الجامد، وهو قول كثير من أصحابنا"[89].ونسب إلى سيبويه أنه لا يصح دخول اللام هذه على (عَسَى)، فلا يقال:" إنّ زيدًا لَعسَى أنْ يقوم".[90]

وذكر أبو حيان: أنَّه ينبغي أن يُرجع عند الاختلاف إلى السّماع، فإن وجد في كلامهم (إنّ زيدًا لَعسَى أنْ يقومَ) قلناه، وإلا فلا.[91]

قلت: ثبت هذا في صحيح مسلم من حديث أبي برزة الأسلمي الوارد في الاستعمال الرابع (النمط السابع)، ونصّ الحديث بتمامه: (أَنَّ أَبَا بَرْزَةَ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَسَى أَنْ تَمْضِيَ وَأَبْقَى بَعْدَكَ، فَزَوِّدْنِي شَيْئًا يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: افْعَلْ كَذَا افْعَلْ كَذَا... الحديث). فقول أبي برزة : (إني لا أدري لَعَسَى أن تمضيَ ...) يعدّ شاهدًا صريحًا على جواز دخول لام الابتداء على (عَسَى) الجامدة، ولا أدري كيف خفي هذا على المانعين لهذا الاستعمال؟

إنَّ هذا النص الصحيح الثابت والمنقول عن الصحابي الجليل أبي برزة الأسلمي- وهو بلا شك ممن يحتج بقوله وبكلامه في قواعد النحو ومسائله – يضع بين أيدينا رجاحة المذهب القائل بجواز دخول اللام المزحلقة (لام الابتداء) على الفعل الجامد (عَسَى)؛ تأييدًا لمذهب الأخفش والفراء وغيره من محققي النحاة، وإنصافًا لأبي حيان عندما أرجعنا للسماع، فقد وجدناه شاهدًا يؤكد صحة الجواز، وسواء أعربنا جملة (لَعسَى أنْ تمضي) خبرًا لـ (إنّ) وجملة (لا أدري) اعتراضية بين إنّ واسمها والخبر، وتكون (اللام) في هذا الحال المزحلقة، أم جعلنا جملة (لا أدري) هي خبر (إنّ)، و قوله: (لَعسَى أنْ تمضي...)استئناف، أو سادّة مسد مفعولي (لا أدري) واللام فيهما للابتداء، وفي جميع الوجوه يبقى النصّ شاهدًا على دخول اللام على (عَسَى).

ومن الشواهد التي عثرت عليه ويؤكد جواز دخول اللام المزحلقة على (عَسَى)- ولم أجد أحدًا من النحاة القدامى أشار إليه- شعر منسوب إلى وسنى بنت عامر الأسدية ،هو قولها:[92]

فقلنا أعيرُوا النَّدَى حقَّه وصَبْر الحِفاظ ومُوتوا حِرارا

فإنَّ النَّدَى لَعسَى مـرَّةً يـتردُّ إلى أهلـه ما اسْتعـارا

ففي قولها: "فإنَّ النّدى لَعسَى مرة يرد ..." أدخلت لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة الهمزة على الفعل(عَسَى) الواقع في خبرها.

وعليه، فالحديث الشريف مع الشاهد الشعري دليلان على صحة دخول لام الابتداء على (عَسَى) الجامدة، وهو مذهب أكثر النحاة كما صرّح بذلك أبو حيان آنفًا.

(8)- من المُسَلَّم به أنّ الاستعمال الغالب في (عَسَى) ومدخولها أن تأتي وبعدها اسم مرفوع (ظاهر أو مضمر بارز) ثمّ يأتي بعده الفعل المضارع مقترنًا بأنْ المصدرية، نحو: عسى زيدٌ أنْ يقوم، أو عسيتَ أنْ تقوم.

وهو ما لاحظناه في نصوص الحديث الشريفة في الاستعمال الأول ، لذلك تعددت أنماط (عَسَى) في هذا الوجه من الاستعمال، و بان لنا أن الغالب في مجيئ الاسم الظاهر بعد (عَسَى) كونه معرفة والغالب مجيئه لفظ الجلالة (الله)،ثمّ معرفة بالإضافة لضمير: (ربّه) و (ربّي) و(أموالهنّ) و(حسنهنّ) و(أحدكم)، ثم اسم الإشارة (هؤلاء)، أو يكون الاسم بعد (عسى) ضميرًا بارزًا متصلًا، وهو في الأمثلة(تاء المخاطب)فقط.

والجملة الفعلية بعده فعلها مضارع في الجميع مقترنًا بـ(أنْ)، وقد رفع ضميرًا مستترًا يعود على الاسم المرفوع قبله، إلا في مثال النمط الثاني قوله : (ما عسيتَ أن يقولَ ما لم يقله)، وسنقف معه وقفة لاحقًا.

وللنحويين في (عَسَى) على هذا الاستعمال آراء ومذاهب، هاك خلاصتها:

أوّلًا- أنّ (عَسَى) في نحو: (عَسَى اللهُ أنْ يرفعَك) وأمثاله : فعل ماض ناقص، غير دال على الحدث، ناسخ للابتداء، يعمل عمل (كان) في رفع المبتدأ اسمًا لها ونصب الخبر خبرًا لها ، تمامًا مثل قولك : كان زيدٌ يقومُ[93]، ولولا اختصاص خبرها بأحكامٍ ليست في باب (كان) وأخواتها لم تنفرد ببابٍ على حدة.[94]

ففي نحو: (عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ) :(زيدٌ) اسم عسى مرفوع، والمصدر المؤول من(أنْ) والفعل المضارع (يقوم) في محلّ نصب خبرها.

وهذا رأي الجمهور[95]، ونسبه الرضي للمتأخرين[96]، وحجتهم : أنّ الأصل في خبر (عَسَى) مجيئه اسمًا مفردًا، لكن العرب هجرت هذا الأصل وجعلت خبر (عَسَى) الفعل المضارع المقترن بأنْ المصدرية؛ لذا نجد بعضهم من استرْوَح إلى هذا المتروك في بعض استعمالات (عَسَى) وجاء

بخبرها في الكلام اسمًا مفردًا منصوبًا، وذلك مثل قولهم في المثل: (عَسَى الغويرُ أبؤسًا)[97]، وقول الراجز:[98]

أكثرتَ في العذْلِ مُلِحًّا دائمًا لا تُكثِرنْ إنّي عسَيْتُ صَائِما

فالتصريح بالخبر منصوبًا وهو((أبؤسًا) و(صائمًا) دليل على أن (أنْ) والفعل المضارع بعد (عَسَى) في تأويل مصدر منصوب خبرًا لها، وهو من باب التنبيه على أن الأصل المتروك وإن استمر الاستعمال بخلافه؛ لئلّا يجهل الأصل.[9]

وقال ابن يعيش: "ومما يدلّ أنّ خبرها في موضع اسم منصوب - وإن لم ينطق به – أن الفعل في خبرها إذا تجرّد من (أنْ) كان مرفوعًا، والفعل إنما يرفع بوقوعه موقع الاسم ، نحو قوله:[100]

عسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقول الآخر:[101]

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيهِ يَكونُ ورَاءَه فَرَجٌ قَرِيْبُ

فارتفاع : (يغني) و(يكون) – عند تجردهما من الناصب - دليل على ما قلناه".[102]

ثانيًا- أنّ (عَسَى) فعل ماض تام قاصر، بمنزلة (قرب)، و (زيد) فاعله، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر بدل اشتمال من الفاعل. قال المرادي : "... (أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عَسَى) وهو مذهب الكوفيين، قال صاحب البسيط: وأظنّ قولهم مبنيًّا على أنّ هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم: قرب قيام زيد. ثم قدّمت الاسم وأخرت المصدر، فقلت: قرب زيدٌ قيامُه، ثم جعلته بأنْ والفعل" [103]

ومال الرضي إلى هذا الرأي، إذ يقول:" وقال الكوفيون: إنّ (أنْ يفعلَ) في محل الرفع، بدلًا مما قبله، بدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِيْنَ لَمْ يُقَاتِلُوْكُمْ..﴾ إلى قوله:﴿ أَنْ تَبَرُّوْهُمْ﴾ [الممتحنة:8]، أي: لا ينهاكم عن أن تبروهم. والذي أرى أنّ هذا وجه قريب، فيكون في نحو: (يا زيدون عَسَى أنْ تقوموا) قد جاء بما كان بدلًا من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى، أيضًا يساعد ما ذهبوا إليه؛ لأنّ (عَسَى) بمعنى: يتوقع، فمعنى (عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ): أي يتوقع ويرجى قيامه، وإنّما غلب فيه بدل الاشتمال؛ لأنّ فيه إجمالًا ثمّ تفصيلًا.. وفي إبهام الشئ ثم تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشئ في النفس..".[104]

ثالثًا- أنّ (عَسَى) فعل ماض تام متعد بمنزلة (قارب) معنًى وعملًا، ويكون المصدر من (أنْ) والفعل المضارع في محل نصب بالمفعولية. قال أبوحيَّان:" وذهب بعض النحويين إلى أنّه مفعول، لأنّها بمعنى (قارب زيد الفعل) فهي تامة، وحمله على ذلك كون المصادر لا تكون أخبارًا، وكون المصدر بمعنى فاعل لا يكون قياسًا مع (أنْ)"[105]. وهذا الرأي منسوب إلى سيبويه عند ابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم[106]. ولم ينسبه أبو حيَّان إلى سيبويه بل نقل ذلك عن ابن مالك، ونسبه إلى أبي بكر خطّاب، وذكر أنّه مذهب المبرد، وظاهر كلام الزجاج[107]. وممن نسبه إلى المبرد ابن عصفور، قال: "وعند المبرّد: (زيدٌ) فاعل (عَسَى) و (أَنْ يقومَ) في موضع المفعول، والدليل على ذلك أَنَّ (أَنْ) وما بعدها تتقدَّر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخبارًا عن الجثث".[108]

وردّ الرضي هذا الرأي القائل بمفعولية المصدر المؤول بعد (عَسَى) حملًا لها على معنى الفعل (قارب) بقوله: " وفيه - أيضا- نظر، إذ لم يثبت في (عَسَى) معنى المقاربة، وضعًا ولا استعمالًا...".[109]

رابعا- أنّ (عَسَى) فعل ماض تام بمنزلة (قارب) معنىً وعملًا، والمصدر منصوب على نزع الخافض؛ لأنّه يسقط كثيرًا مع (أنْ)، فمعنى (عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ) : عسَى زيدٌ للقيامِ؛ لأنَّ معناها: اخلولق وكرب يفعل: تهيَّأ للفعل.[110]

وقد ذكر أبو حيَّان هذا الرأي بلا نسبة لأحد[111]، بينما نسبه ابن مالك إلى سيبويه[112]، ونسبه المرادي وابن هشام والسيوطي إلى سيبويه والمبرد معًا.[113]

ومن خلال تتبع كلام سيبويه والمبرد حول (عَسَى) وما دخلت عليه لا تكاد تجد نصًّا صريحًا يدل على أخذهما لهذا الرأي والذي قبله، بل هما يتفقان على وجه العموم مع الجمهور في أنّ (عَسَى) تعمل عمل (كان) وأخواتها وتعامل معاملتها في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

خامسًا- رأي انفرد به ابن مالك، حيث يقول: " والوجه عندي أن تجعل (عَسَى) ناقصة أبدًا، فإذا أسندت إلى (أنْ) والفعل وجّه بما يوجّه وقوع (حَسِبَ) عليها في نحو:﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوْا﴾[العنكبوت:2] فلما لم تخرج (حَسِبَ) بهذا عن أصلها، لا تخرج (عَسَى) عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة:216] ، بل يقال في الموضعين: سدّت (أن) والفعل مسد الجزأين، ويوجّه نحو: ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَأتِيَ بِالفَتْحِ﴾[المائدة:52] بأن المرفوع اسم (عَسَى) ، و(أنْ)

والفعل بدل سدّ مسدّ جزأي الإسناد، كما كان يسدّ مسدّهما لو لم يوجد المبدل منه، فإنّ المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام.."[114]

ويبدو أن مذهب ابن مالك هذا ملفق بين مذهبين: مذهب الجمهور القائل بأن (عَسَى) فعل ناقص ومذهب الكوفيين القائل بأنَّ (أنْ) والفعل بدل اشتمال.[115]

والذي أراه مترجّحًا من هذه الأقوال جميعها - وهو المختار- الرأي الأول، وهو رأي الجمهور القائل بأنّ (عَسَى) فعل ماض ناقص ناسخ، يعمل عمل (كان) وأخواتها فيرفع الاسم وينصب الخبر، والذي يقويّه هو استعمال العرب لـ (عَسَى) رافعة لاسم بعدها هو المبتدأ وناصبة للخبر هو خبرها في المثل السائر: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، وبيت الشعر: (..إنّي عَسَيْتُ صَائِمًا) ، فشابهت (كان) تمامًا، وعملت عملها.. ولاسيّما هو الدليل الذي سلم من النقض والاعتراض.

وإذا ثبت هذا فإن الاسم الواقع بعد (عَسَى) في كلّ ما استشهدتُ به من نصوص شريفة في الأنماط الواردة تحت هذا الاستعمال سواء كان اسمًا صريحًا مثل لفظ الجلالة، أو معرّفًا بالإضافة أو اسم الإشارة، أم كان ضميرًا بارزًا متصلًا هو اسمها المرفوع ، والمصدر المؤول من (أنْ) والفعل المضارع في محل نصب خبرها.

(9)-وضع النحويون شروطًا معيّنة لاسم (عسى) .

فمن جملة ما ذكروه في شروط اسم (عسى) أن يكون معرفة أو مقاربًا لها ، تشبيهًا له باسم (كان) . قال أبوحيان:"حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربًا لها، كما يحق ذلك لاسم (كان).."[116]

وفي المساعد لابن عقيل قوله: "ولا يخلو الاسم من الاختصاص بأن يكون معرفة أو قريبًا منها كاسم (كان).."[117]

وجدير بالذكر أن المراد بالمقارب للمعرفة في كلام النحاة هو النكرة غير المحضة، أي: المخصوصة بوصف ونحوه، كما جاءت في قول الشاعر:[118]

عَسَى سَائلٌ ذُو حَاجَةٍ إنْ مَنَعْتَهُ مِنَ اليَوْمِ سُؤْلاً أن يُيَسَّرَ في غَدِ

وبقول الآخر:[119]

عسَى خبرٌ منها يُصادفُ رفقةً مخلَّفةً أوْ حيثُ تُرمَى جمارُها

ولم أعثر على شاهد في كتب الصحاح الستة يؤيّد هذا الاستعمال، أي: مجيء اسم (عَسَى) نكرة مخصوصة.

لكن لو تأملنا في الحديث الوارد من أحاديث الصحاح في الاستعمال الثاني من استعمالات (عَسَى)، والمروي في سنن الترمذي من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ..) لوجدنا مجيء اسم (عَسَى) نكرة محضة، أي: غير مخصّصة، وهي لفظة (رجلٌ). وللنحويين تحفّظ على ذلك الاستعمال. قال الرضي: " ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبًا من اختصاص، فلا يقال: كادَ رجلٌ أنْ يقومَ، ولا عسَى شخصٌ أنْ يقومَ، إلا قليلا.[120]

فهم يجيزون مجيء اسم (عَسَى) نكرة محضة في القلة، بخلاف مجيئه نكرة غير محضة، فهذا سائغ وارد.

وممن أجازه ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل وغيرهم[121]، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:[122]

عَسَى فَرَجٌ يَأتي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كَلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

فإذا أضفنا إلى الشاهد النبويّ السابق والصحيح سندًا المسموع من الشعر المروي ممن يحتج بشعرهم اجتمع قدر من الشواهد الفصيحة نظمًا ونثرًا؛ ليشفع لنا بجواز مجيء اسم (عَسَى) نكرة مخصّصة كانت أم غير مخصّصة.

ومن الشروط التي وضعها بعض النحاة لاسم (عَسَى) ألّا يكون ضمير الشأن.

قال الرضي:" ولا يضمر في (عَسَى) ضمير الشأن؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء"، ثم قال: "وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في (كاد) ومن الأفعال الناقصة إلا في (كان) و(ليس).[123]

وذكر أبو حيان والسيوطي أن إسناد (عَسَى) إلى ضمير الشأن نادر[124]. ومثل لذلك أبو حيان بقوله: " ويمكن أن يمثل بما حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، قال: كلام العرب (عَسَى زيدٌ قائمٌ)، فتجعل (زيدٌ) مبتدأ، و(قائمًا) خبره.. فيجوز في قول من قال : (عَسَى زيدٌ قائمٌ) أن يكون (عَسَى) أسندت لضمير الشأن .. ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد (عَسَى).." .[125]

وقال ابن هشام: ".. (عَسَى زيدٌ قائمٌ) ، حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة وأنّ اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر".[126]

وعلى أية حال لم يثبت في استعمالات (عَسَى) الواردة في كتب الصحاح شيء من ذلك، وهي بهذا تؤيد مذهب عامة النحويين في هذه المسألة، وذلك حين يقول أبو حيان: "ولو كان كما زعم أحمد بن يحيى [ثعلب] من رفع الاسمين بعد (عَسَى) وأنَّه كلام العرب؛ لكان ثابتًا في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم" .[12]

(10)-كما اشترط النحاة في اسم (عَسَى) شروطًا، اشترطوا أيضًا شروطًا في خبرها.

ومن جملة هذه الشروط التي وضعوها لخبر (عَسَى) ما يلي:

1- أن يكون جملة، ولا يقع مفردًا إلا نادرًا، هكذا ذكره أغلب النحويين .[128]

وحكم عليه ابن الأنباري بأنه شاذّ لا يقاس عليه[129]،ونصّ ابن عصفور على أنّه في الشعر ضرورة[130]،وجمع الجوهري والرازي بين الحكمين حيث قالا: (شاذ نادر)[131].وذكر بعضهم أنّه قليل.[132]

ولم تأتِ (عَسَى) في القرآن الكريم إلّا وخبرها جملة، وكذا في الأحاديث الشريفة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومما ورد في كلام العرب و جاء خبر(عَسَى) فيه مفردًا المثل المشهور: "عسَى الغويرُ أَبْؤسًا".

وهو المنقول من كلام عمر رضي الله عنه في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه، وقد أوردته شاهدًا على الاستعمال السادس من استعمالات (عَسَى).

وينسب المثل للزبّاء ملكة الجزيرة في زمانها، وتمثّل به عمر رضي الله عنه لما جاءه رجل بلقيط ، قال ابن الاثير:" وأراد عمرُ بالمثل: لعلّكَ زنيتَ بأمّه وادّعيته لقيطًا، فشهد عليه له جماعة بالستر، فتركه". [133]

ومهما يكن فكلام سيدنا عمر رضي الله عنه يحتج به وما تكلم به عن غيره أيضًا حجّة، فالاستدلال به قائم، مما يؤكد فصاحته، وهذا ردٌّ على من طعن في حجّية المثل بزعمهم أن الزبّاء رومية الأصل، فكيف يحتج بكلامها؟ ووجه الحجّة أن العرب تمثّلت به بعدها، وهذا عمر رضي الله عنه نطق به.

وللنحويين في تخريج هذا الاستعمال مذاهب:

فمذهب سيبويه أنّ المفرد المنصوب خبر(عَسَى) حملًا لها على (كان) في مجيء خبرها مفردًا منصوبًا، وهو المفهوم من قوله: "واعلم أنّ من العرب من يقول: عسَى يفعلُ، يشبهها بكاد يفعلُ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسَى الغويرُ أبؤسًا. فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عَسَى) مجرى (كان)".[134]

ووافقه أبو علي الفارسي من البصريين[135]. و هو المحكي عن ثعلب من الكوفيين فيما نقله أبوحيان عنه في قوله: " وقال أبو عمر الزاهد: قال أبو العباس – يعني أحمد بن يحيى- : .. ومن العرب من يجعلها في معنى (كان)، فيقول: عَسَى زيدٌ قائمًا، ولهذه العلة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال للرجل الذي وجد منبوذًا: عسَى الغويرُ أبؤسًا".[136]

وارتضى هذا القول جماعة كالعكبري وابن عصفور والمرادي والسمين الحلبي وغيرهم.[137]

أما الكوفيون فيذهبون إلى أنّ(أبؤسًا) في المثل: خبر (يكون) المحذوفة، والتقدير: (عسَى الغويرُ أنْ يكون أبؤسًا)[138]، ووافقهم المبرد من البصريين في موضع، وفي موضع آخر وافق سيبويه.[139]

وقد ردّ قول الكوفيين الأعلم الشنتمري بقوله: " ولا وجه لهذا الإضمار كله".[140]

وفي حالة تقدير المفرد المنصوب بعد (عَسَى) خبرًا لفعل مقدر (يكون)، فمن يرى (عَسَى) تامة تكون قد اكتفت بفاعلها و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لـ(عَسَى)، على تقدير: رجوت أنْ يكون أبؤسًا، ومن يرى بقاء (عَسَى) ناقصة يكون المصدر المؤول في محلّ نصب خبرًا لـ (عَسَى).[141]

وهناك تأويلات أخرى ذكرها آخرون.[142]

والراجح ما ذهب إليه سيبويه وغيره من أنّ الاسم المفرد المنصوب في هذه الشواهد هو خبر (عَسَى)؛ وتحمل على (كان) في مجيء خبرها اسمًا مفردًا، إذ هو الأسلم من التأويلات الأخرى التي يشوبها التكلّف، ويأباها الذوق اللغوي السليم وواقع النصوص الشريفة.

(ب)- شرط الجملة أن تكون فعلية ، لدلالتها على الحدث.[143]

(ج)-وشرط الفعل أن يكون مضارعًا؛ لدلالته على الحال أو الاستقبال.

قال ابن يعيش: "لزوم الفعل؛ فلأنّه لما منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوّض المضارع في الخبر"[144]. وامتنع أن يكون الخبر غير ذلك، قال الفرّاء: "ولذلك كان محالًا قولك:

عَسَى قام؛ لأنّ (عَسَى) وإن كان لفظها على فَعَلَ فإنها لمستقبل، فلا يجوز (عَسَى قد قام)؛ ولا (عَسَى قام)، ولا (كاد قد قام)؛ ولا (كاد قام)؛ لأنّ مابعدهما لا يكون ماضيا".[145]

فالظاهر أنّه لا يقع الفعل الماضي خبرًا عن (عَسَى)؛ لمنافاته للمعنى الذي تدل عليه جملة (عَسَى) وهو الرجاء وتوقع حصول الشيء، وقرب حدوثه ولمّا يحدث، وهذا ينافي ما يدل عليه الماضي.

وليس في كتب الصّحاح ما يخالف ذلك الاستعمال، بل كل النصوص الشريفة جاءت موافقة لهذا الشرط وتأصيل هذا الحكم، فخبر(عَسَى) إنْ ورد جملة فعلية فالفعل للمضارع فيها مقرونًا بـ(أنْ) وهو الغالب، كما سلف، أو غير مقرون بها،وهو قليل، وسيأتي بيانه.

(د)-اشترط بعضهم أن يكون الفعل المضارع في سياق جملة الخبر مثبتًا.

قال أبو حيان: "وشرط هذا المضارع أن يكون مثبتًا، فلا تقول: عَسَى زيدٌ ما يخرج".[146]

وليس هذا الاشتراط عند غير أبي حيان، فهو وحده انفرد بذكره، لكن يبدو أنّ مبرّره كما في المثال المذكور النفي بـ (ما) التي لنفي الماضي فقط.أما النفي بـ(لا) فهو وارد ومستعمل في آي القرآن الكريم كما في قوله تعالى:﴿ عَسَى أَلَّا أَكُوْنَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴾[مريم:48]. وقد ورد استعماله في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فَمَا عَسِيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لاَ تَسْأَلَ غَيْرَهُ" في النمط الخامس من الاستعمال الأول، وقوله صلى الله عليه وسلم:"فَعَسَى أَنْ لَا يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ" النمط الثالث من الاستعمال الرابع، وقول الصحابي الجليل : (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَسَى أَنْ لَا يَعْزِمَ عَلَيْنَا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً حَتَّى نَفْعَلَهُ) النمط السابع من الاستعمال الرابع.

(هـ)-ذكر أكثر النحاة[147]أنّ شرط فاعل الفعل المضارع إما أن يكون ضميرًا يعود إلى اسم (عَسَى)، وهو الغالب، وإمّا سببيًّا، ومعناه : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى اسم (عَسَى)، وذكروا أن هذا مما اختصت به (عَسَى).

قال السيوطي:"يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيًا ولا سببيًّا فلا يقال: (طَفِقَ زيدٌ يتحدثُ أخوه)، ولا (أنْشَأَ عمروٌ ينشدُ ابنُه)؛ لأنّها إنما جاءت لتدل على أنَّ فاعليها قد يلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، ويستثنى (عَسَى) فإنّ خبرها يرفع السببي".[148]

وأنشدوا على ذلك قوله:[149]

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زيادِ

على رواية (يبلغ جهدُه) برفع (جهده) فاعل للفعل المضارع (يبلغ)، وهو سببيّ؛ لأنّه مضاف لضمير يعود إلى اسم (عَسَى): الحجّاج.

ومن الملاحظ أنّ أغلب استعمالات(عَسَى) في نصوص الحديث في الأنماط السابقة رفع الفعل المضارع في سياق خبر (عَسَى) ضميرًا يعود إلى اسمها، ولم يرد رفعه للسببيّ، وفقًا لما فسّره النحاة.

لكن هناك حديثان لم ينطبق عليهما الشرط، إذ لم يأت فيهما الفاعل ضميرًا يعود إلى اسم (عَسَى) ولا سببيًّا، كما يشترطه النحاة:

الحديث الأول الوارد في الاستعمال الثاني وهو ما رواه الترمذي في سننه : "أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي...".

حيث نلاحظ أن اسم (عَسَى) هو (رجلٌ) والفعل المضارع بعده (يبلغ) اتصل به ضمير يعود إلى اسم (عَسَى) ومحله النصب مفعول به، أمّا فاعل الفعل فهو (الحديث)، وهو أجنبي من اسم (عسى)، فلا هو ضمير الاسم، ولا هو مضاف إلى ضميره. ونظير ذلك عند النحويين قول الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يَأتي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كَلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ

فاسم(عَسَى):(فرجٌ)، والفعل المضارع (يأتي) رفع اسمًا أجنبيًا من اسم (عَسَى) وهو لفظ الجلالة، وهذا عند عامة النحويين شاذ.[150]

لكن للشيخ الخضري تعقيبًا على هذا الشرط، حيث علّق على البيت السابق ، فقال: "وانظر ما تصنع في قوله:

عسَى فرجٌ يأتي به اللهُ .....

فإنّ فاعل (يأتي) لفظ الجلالة، وهو أجنبي من الاسم، وإنّما حصل الربط بينهما بالهاء من (به)، فمقتضى ذلك أنّه لا يشترط السببيّ بالمعنى المذكور، بل يكفي ملابسته للضمير بأيّ وجه...".[151]

ولله دره!! فإنّ في كلامه وجاهة ورجاحة رأي، ولا أدلّ على ذلك من أن تعليله يأتي منسجمًا مع نصّ الحديث النبويّ الشريف، فالفعل المضارع (يبلغ) وإن رفع اسمًا أجنبيًّا، لكنه متصل بالهاء

ضمير يعود إلى (رجل) هو اسم (عسى)، وكفاه من رابط، كيف!! وعبارة الحديث جاءت واضحة بيّنة، وما تضمنته من جودة العبارة، وسلاسة الأسلوب، وسهولة الفهم والمقصود، لا لبسَ فيها ولا غموض. ويبدو أن هذا الكلام هو الذي دعا بعضهم – كما ذكر أبو حيَّان - إلى القول بجواز نحو: (عسَى زيدٌ أنْ يرحمَه اللهُ)[152]، فهو ونصّ الحديث سواء، فليس فاعل الفعل ضميرًا ولا سببيًّا، ولكن حصل الربط بالضمير في (يرحمه)، كما حصل في قوله صلى الله عليه وسلم (يبلغه).

الحديث الثاني ورد في النمط الثاني من الاستعمال الأول، أخرجه البخاري من قول الصحابي الجليل سعيد بن زيد رضي الله عنه: "مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ؟".

فكما نشاهد أن الفعل (عَسَى) اتصل بضمير رفع هو (تاء) المخاطب، بينما الفعل المضارع وإن رفع ضميرًا لكنه للغائب تقديره (هو)، فاختلف الضميران، ضمير اسم (عَسَى) عن ضمير فاعل الفعل.

هذا الأسلوب لم يتكرر أبدًا في غير هذا الحديث، وهو مروي في بقية كتب الحديث بهذا اللفظ.

ولعل هذا هو السرّ في أنّ العيني وقف عنده وقفة يسيرة في شرحه للحديث، وقال: " قوله: (ما عسيتَ أن يقولَ) القياس أن يقول: (ما عسَى أنْ يقولَ)، فكأنَّه في معنى: (رجوتَ و(توقعتَ)".[153]

وهذا مخرج جيّد التمسه العيني، حيث ضمّن (عسيتَ) معنى فعل تام متصلًا بفاعله ضمير الخطاب، وهو : (رجوتَ) ، أو(توقعتَ)، وهو معنى يفيده (عَسَى) وليس بعيدًا عنه، والجملة الفعلية (أنْ يقولَ) في تأويل مصدر مفعول للفعل (رجوت) أو (توقعت)، وبهذا خرجنا من الإشكال.

ولو أنَّ المتكلم أراد (عَسَى) بذاتها ومعناها، لكان حتمًا عليه أن يقول: (مَا عَسَى أنْ يقولَ)؛ وبذلك يسلم الشرط النحوي في كون الفاعل ضميرًا يعود إلى اسم (عَسَى)، أو اسمًا ظاهرًا مضافًا لضمير يعود إلى اسم (عَسَى)، ونخرج من إشكال الضمير الأجنبي هنا، ولأنّ الضمير في القول المفترض واحد في (عَسَى) و الفعل، تقديره فيهما (هو) للغائب، فلا إشكال حينئذ.

(و)- يذكر النحاة أنّ الغالب في هذا المضارع اقترانه بـ (أنْ) المصدرية.[154]

وعلّل لذلك العكبري بأن لفظ المضارع محتمل للحال والاستقبال، فأدخلت (أنْ) ليصير مستقبلًا محضًا.[155]

وعلّل له الرضي بقوله: " وأما التزامهم في خبر (عَسَى) كونه مضارعًا بـ (أنْ)، ومنعهم من أن يكون مصدرًا نحو: (عَسَى زيدٌ القيامَ) ، وكذا منعوا من (عَسَى قيامُ زيدٍ)؛ فلأنّ المضارع المقترن بـ(أنْ) للاستقبال خاصة، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بـ(عَسَى) من المصدر..".[156]

ولا يصح عند الجمهور وضع المصدر الصريح موضع المصدر المؤول المكون من (أنْ) والفعل المضارع، فلا يصح (عسَى زيدٌ القيامَ). قال سيبويه: " واعلم أنّهم لم يستعملوا (عَسَى فعلك)؛ استغنوا بـ (أن تفعل) عن ذلك".[157]

وقال الورّاق وهو يتحدث عن (عسَى): "...لا يجوز أن يكون مفعولها إلا (أنْ)مع الفعل ، ولو قلت : عَسَى زيدٌ القيامَ أو قيامًا ، لم يجز؛ لأنّها جعلت لتقريب الفعل، وإن أُدخلت على الفعل المضارع كان مستقبلًا محضًا، فوجب أن يؤتى بلفظ الاستقبال المحض، ليصح تقريبه، ولم يجز اللفظ بنفس المصدر؛ لأنّه لا يدل على زمان بعينه".[158]

ولم ترد (عَسَى) في جميع آي القرآن الكريم إلا كذلك، حيث اقترن الفعل المضارع بعدها بـ(أنْ)، وهي هكذا وردت في الأحاديث الشريفة في كتب الصحاح الستة، كما نلحظها في الأنماط السابقة، عدا في النمط الوارد في الاستعمال الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم : "عسَى رجلٌ يبلُغُه الحديثُ..." في سنن الترمذي.

وقد ذكر غير واحد من النحاة أنّ هذا أحد وجوه استعمالات (عَسَى) في كلام العرب؛ لذلك جعلته استعمالًا مستقلًا بذاته هو الاستعمال الثاني في ترتيبه، وإن لم يأت له إلا شاهد واحد، هو المذكور آنفا.

وممّا ورد من استعمال الفعل المضارع غير مقترن بـ(أنْ) في الشعر:

قوله:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيهِ يَكونُ ورَاءَه فَرَجٌ قَرِيْبُ

وقوله:

عسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقوله:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زيادِ

وقد تباينت آراء العلماء إزاء حذف (أنْ) هذه ، واختلفوا في توجيه ذلك.

فسيبويه نقل حذفها عن العرب، وحمل (عَسَى) على أختها (كاد) في تسويغ الحذف بعدها، قال: " واعلم أنّ من العرب من يقول: عَسَى يفعل، يشبهها بـ (كاد يفعل)، فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسَى الغويرُ أبؤسًا.." .[159]

وقال أيضا: " وقد يجوز (يوشك يجيء) بمنزلة (عَسَى يجيء)" .[160]

فظاهر كلام سيبويه يعطي أنه جائز في الكلام، نصّ على ذلك ابن عصفور.[161]

ومن النحاة من أجازه على قلة، كابن فارس، والجوهري، والرضي، والسمين الحلبي، والمرادي، وابن هشام، والعيني[162]، وجمهور البصريين على أنّ حذفها للضرورة الشعرية[163]، والأصح عدم اختصاص حذفها بالشعر كما نصّ على ذلك أبو حيّان.[164]

ومن زعم أنّه لم يسمع حذفها إلا في ضرورة الشعر فمعذور؛ إذ لم تصله نصوص الأحاديث الشريفة، وربَّما ورد في النثر الفصيح من كلام العرب وهو المستفاد من قول سيبويه السابق، لكن المسألة بحاجة إلى مزيد استقراء لكلام الفصحاء شعرًا ونثرًا.

(11)- من الأوجه الواردة لاستعمالات (عَسَى) في كلام العرب أن يؤتى بالاسم الظاهر قبل(عَسَى) ويكون هو المسند إليه الفعل المضارع في المعنى، وبعد (عَسَى) (أنْ) والفعل المضارع، نحو: (زيدٌ عَسَى أنْ يقومَ).

وهذا هو الاستعمال الثالث في بحثنا، وقد ورد مجيئه في حديثين شريفين، جاء فيهما الاسم المتقدم على(عَسَى) اسم إشارة في النمط الأول، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ".

واسم (إنّ) الحرف الناسخ في النمط الثاني، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: " فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْه".

وفي مثل هذا الاستعمال، يجوز فيه وجهان :[165]

(أ)- تقدير (عَسَى) مجردة من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها، وتكون مسندة إلى (أنْ) والفعل مستغنى بها عن الخبر، فهي هنا تامة، وهذه لغة أهل الحجاز.

(ب)- تقدير (عَسَى) مسندة إلى الضمير العائد على الاسم المتقدم عليها، فيكون الضمير المستتر فيها اسمها، وتكون (أنْ) والفعل في موضع نصب خبرها، وهي هنا ناقصة، وهذه لغة بني تميم.

وتحديد النسبة للقبيلتين: (أهل الحجاز وبني تميم)، لم يذكرهما سوى عدد قليل من النحويين كابن عقيل والأشموني.[166]

ويظهر أثر هذين التقديرين في حال التثنية والجمع:

فعلى الوجه الأول وهو تقدير(عسى) مجردة من الضمير، تقول: هندٌ عَسَى أنْ تقومَ، والزيدان عَسَى أنْ يقومَا، والهندان عَسَى أنْ تقومَا، والزيدون عَسَى أنْ يقوموا، والهندات عَسَى أنْ يقمنَ. وكل ذلك بإفراد (عَسَى)، وتكون تامة و(أنْ) والفعل في محل رفع فاعلها، وهي ومرفوعها في موضع رفع خبر للمبتدأ قبلها.

وعلى الوجه الثاني وهو تقدير الضمير في (عَسَى) تقول: هند عسَتْ أنْ تقوم، والزيدان عسَيَا أنْ يقوما، والهندان عسَتَا أنْ تقوما، والزيدون عسَوا أن يقوموا، والهندات عسَيْنَ أنْ يقمن.

و(عَسَى) فعل ماض ناقص، واسمه الضمير، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر منصوب خبرها ، و(عَسَى) ومعمولاها في موضع رفع خبر المبتدأ.

ولم يرد من هذه الأوجه في كتب الصحاح سوى النصّين السابقين في حالة الإفراد: "وهَذَا عسَى أنْ يَكُوْنَ.."، و "فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ ..."، وبالتالي لا نستطيع الجزم بالإضمار من عدمه، وعلى أيّ لغة كان الاستعمال؟.

(12)- عرفنا سابقًا أنّ (عَسَى) تسند مباشرة لـ (أنْ) والفعل المضارع، وأنّ هذا وجهٌ من أوجه استعمالاتها.وقد جاء هذا الاستعمال على عدة أنماط في كتب الصحاح، وذُكرت أمثلة على ذلك لكل نمط.

وللنحويين كلام مفصّل حول هذه الاستعمال من خلال صوره الواردة في كتبهم.

فهم يقولون: إذا جاءت (عَسَى) مسندة إلى (أنْ) والفعل، وجاء بعدهما اسم ظاهر هو المسند إليه الفعل، واكتفى به دون معمول آخر، نحو: عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ، جاز فيه الوجهان الواردان في الاستعمال السابق (زيدٌ عَسَى أنْ يقومَ)، ويجوز فيه وجهان آخران، هما:

الأول: أن تكون(عَسَى) تامة مسندة إلى (أنْ) والفعل يؤوّلان بمصدر فاعلها، ويكون هذا الفعل خاليا من الضمير، رافعا للاسم الظاهر بعده.

وظاهر كلام سيبويه ميله إلى هذا الوجه، أي: أنّ (عَسَى) تامة لا خبر لها، وفاعلها المصدر المؤول من (أنْ) والفعل، ومعناها (دنا، وقرب)، ولا يجوز صريح المصدر.[167]

الثاني: أن تكون(عَسَى) ناقصة، واسمها الاسم الظاهر المتأخر، وخبرها (أنْ) والفعل، ويكون الفعل رافعًا لضمير ذلك الاسم المتأخر.

قال ابن هشام: ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني؛ لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه أبو العباس المبرد، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي.[168]

والقول السديد والسهل في هذه المسألة أن نأخذ بقول الجمهور[169]، فتكون (عَسَى) هنا تامة اكتفت بفاعلها المصدر المؤول من (أنْ) والفعل، والفعل رفع فاعله الاسم الظاهر المتأخر، حملًا له على رفعه للضمير البارز- كما سيأتي- ونبتعد عن التأويل المتكلف الذي لا يرتضيه الواقع اللغوي في كلام العرب نظمًا ونثرًا.

ومما ينزّل عليه هذا الحكم من الإعراب النصوص الشريفة الواردة في الاستعمال الرابع، فمثلًا في قوله صلى الله عليه وسلم: (فَعَسَى أنْ لَا يُدْرِكَهُ الهَرَمُ) ، (عَسَى) تامة رفعت الفاعل (المصدر المؤول) من قوله (أنْ لَا يُدركَ) واستغنت به، والفعل (يدرك) رفع الاسم الظاهر فاعلًا (الهرم)، ونصب مفعولًا مقدّمًا هو الضمير المتصل به، وقس على ذلك بقية الأمثلة.

وممّا يعرب على هذا الوجه حتمًا نصوص النمط السادس المندرج تحت هذا الاستعمال، حيث رفع الفعل المقترن بـ(أنْ) ضميرًا بارزًا متصلًا به، وعليه يتعيّن أن تكون (عَسَى) تامة مسندة إلى (أنْ) والفعل، ولا يبرز فيها ضمير، بل ما بعدها هو الفاعل، وتكون في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بلفظ واحد، ولا يجوز حذف (أنْ) من الفعل إذا كان بجنب (عَسَى)؛ لأنّه صار بها اسمًا، فصح وقوعه فاعلًا، وامتناع حذف (أنْ) لامتناع كون الفعل فاعلًا؛ لأن الفاعل يخبر عنه، والإخبار إنّما يكون عن الاسم لا عن الفعل.[170]

ويندرج تحت هذا الاستعمال أيضا، ما تعرض له النحاة في مثل قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾[الإسراء:79] ، وهو ألّا يكتفي الفعل الواقع بعد (عَسَى) بالاسم الظاهر بعده بل ينصب مفعولًا اسمًا ظاهرًا، أو نحوه، ومثّل له ابن هشام بقولك : (عَسَى أنْ يضربَ زيدٌ عمرًا).[171]

وفيه يمتنع عندهم كون الاسم الظاهر اسم (عَسَى)؛ لئلا يفصل بين صلة (أنْ) وهي في المثال (يضربَ) ومعمولها وهو (عمرًا) بفاصل أجنبي وهو (زيدٌ)، ويجب في مثل هذا أن تكون (عَسَى) تامة لا غير، وفاعلها المصدر المؤول من (أنْ) وصلتها.

وهناك تأويلات ساقها بعضهم في توجيه النصب في لفظة (مَقامًا) في الآية الكريمة؛ ليسوغ حمل (عَسَى) على الناقصة، ولا داعي لذكرها، فبالإمكان الرجوع إليها في مظانّها من كتب النحو وإعراب القرآن.[172]

وفي هذه الصورة يلزم ذكر (أنْ)، فلا يجوز حذفها؛ لأنّها مع صلتها فاعل لـ(عَسَى)، وهو لا يكون جملة، بل يجب أن يكون اسمًا لفظًا ومعنًى.

ومما ورد من هذه الصورة في نصوص الكتب الستة الحديثان المذكوران في النمط الرابع والخامس، فتأمّل.

(13)- قد علمنا منذ البداءة في هذا البحث أن (عَسَى) يستعمل فعلًا فيعامل معاملة(كان) في رفع الاسم ونصب الخبر بشروط معينة وضعها النحاة، وعلمنا أنَّ الاسم يكون ظاهرًا اسمًا مرفوعًا أو ضميرًا بارزًا في محل رفع.

لكن هناك من العرب من استعمل (عَسَى) متصلة بضمير في محلّ نصب أو جرّ، ولا يكون في محلّ رفع، وذلك نحو: عَسَايَ أنْ أقومَ ، وعَسَاكَ أنْ تقومَ، وعَسَاهُ أنْ يقومَ.[173]

ومما سمع من الشعر في ذلك، قول عمران بن حطان:[174]

ولي نفسٌ أقولُ لهَا إذَا مَا تُنازعُنِي لَعَلِّي أوْ عَسَانِي

وقول رؤبة:[175]

يَا أبتَا عَلَّكَ أوعسَاكَا

ومما ورد من هذا في مرويّات الكتب الستة الصحاح ما سقته من أمثلة في الاستعمال الخامس من استعمالات (عَسَى): قول أبي بكر لعمر -رضي الله عنهما - فيما رواه عنه مسلم : " ومَا عَسَاهُمْ أنْ يَفْعَلُوا"، وقول أبي هريرة رضي الله عنه فيما رواه عنه البخاري كما ورد في عمدة القاري قول أبي هريرة: " وَمَا عَسَايَ أنْ يَبْلُغَنِي ...".

وللنحاة وقفات طويلة عند هذا الاستعمال وخلاف مستفيض في توجيه ضمير النصب المتصل بـ (عَسَى)، فهم مجمعون على مجيء هذا التركيب، وأن هذا شيئًا قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله.

واختلف فيم هذا المجاز؟ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد، إلا أن العمل انعكس، فجاء الاسم منصوبًا والخبر في موضع رفع؛ حملًا لها على (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر؛ لتقاربهما في معنى الطمع والإشفاق، والدلالة على الرجاء.[176]

وحمل (عَسَى) على (لعلّ) مخصوص بكون الاسم ضميرًا في محلّ نصب، فلا يقال: "عَسَى زيدًا يخرجُ".[177]

وذكر ابن عصفور أنّ هذا هو المذهب الصحيح ، ونسبه لسيبويه.[178]

وبعضهم نسب لسيبويه رأيًا آخر وهو أن (عَسَى) محمولة على (لعلّ) في العمل، بجامع الترجّي والإشفاق في كلّ، وهي باقية على فعليّتها، وأن القول بحرفية (عَسَى) هو رأي السيرافي.[179]

والقول بحرفيتها هو المختار في هذه الحالة، لقول رؤبة:

يا أبتَا عَلَّكَ أو عسَاكَا

فلولا أن (عَسَى) حرف لم يصح عطفها على (لعلّ)؛ لأن (لعلّ) حرف بالإجماع.

وهذا المذهب ارتضاه كوكبة من النحاة منهم ابن الحاجب وابن عصفور وأبو حيَّان.[180]

المذهب الثاني: إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق، وإبقاء (عَسَى) على حالها من الفعلية ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن التجوّز يكون في الضمير، حيث جعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع، على أنّه اسمها في محل رفع، وما بعده خبرها في محل نصب، فضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب ضمير الرفع عن ضميري النصب والجر في التوكيد في نحو: (رأيتُك أنت، ومررتُ بكَ أنت).[181]

وذهب إلى هذا الأخفش.[182]

وارتضاه ابن مالك، حيث قال: " وقول الأخفش هو الصحيح عندي؛ لسلامته عن عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول الراجز:[183]

يَا بْنَ الزُّبيرِ طَالَ مَا عَصَيْكَا وَطَالَ مَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد: عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأنّ نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: (ما أنَا كأنتَ، ومررتُ بكَ أنتَ) فلا استبعاد في نيابة غيره عنه،... فتبيّن أنّ قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح، والله أعلم".[184]

المذهب الثالث: عكس الإسناد؛ إذ جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، ولا تجوُّزَ في (عَسَى) ولا الضمير، كلّ ما هنالك أن الضمير يكون خبر(عَسَى) مقدّمًا، وما بعده اسمها مؤخّرًا.

وهذا المذهب يتفق مع المذهب الأول في كون الضمير المتصل بـ(عَسَى) منصوب المحل، و(أنْ) والفعل في موضع رفع، إلا أنّه يختلف عنه في جعل المنصوب خبرًا مقدّمًا و(أنْ) والفعل اسمًا مؤخّرًا.

وهو مذهب المبرد، وتابعه الفارسي.[185]

والذي يترجح عندي المذهب الأول، وعليه تكون (عَسَى) حرف ترجّ ونصب تعمل عمل (إنّ) ومنزلتها في ذلك منزلة (لعلّ)؛ وأقوى ما يدل على صحة هذا المذهب ورود الخبر مرفوعًا بعد المضمر المنصوب في البيت:

فقلتُ: عَسَاها نارُ كأسٍ وعَلَّهَا.....

وعطف (لعلّ) على(عَسَى) هنا، كما عُطفت (عَسَى) على (لعلّ) في قول رؤبة السابق ذكره، والعطف مؤذن بالمشاركة.

وقد تكلم العلماء حول الحكم على هذا التركيب من استعمالات (عَسَى):

فابن درستويه خصّه بالشعر[186]، وابن الحاجب ذكر في أماليه أنه لغة ضعيفة[187]، وذكر ابن مالك أنّ التكلم بهذا التركيب جائز بالإجماع[188]، وذكر ابن هشام أنّه جاء على لغيّة.[189]

والذي أراه ثبوت هذه الاستعمال في كلام العرب الفصحاء؛ بدليل مجيئه في نصّين شريفين من النصوص الواردة في كتب الأحاديث الصّحاح، لذلك ليس غريبًا أن نجد مثل الزمخشري ينصّ في مفصّله أنّ مثل (عَسَاكَ) و(عَسَانِي) رواه الثقات عن العرب[190]، ومن هنا فالحكم عليها بالضعف أو اختصاصها بالشعر ليس مقبولًا، ولربما تكون قليلةً؛ بدليل قلة مجيئها في الأحاديث الصحيحة والاقتصار على مثالين فقط، مع وجود رواية أخرى لهما تتوافق مع اللغة المشهورة لاستعمال (عَسَى)، والله أعلم.

(14)- اتفق العلماء على عدم جواز تقديم خبر (عَسَى) عليها.

قال ابن مالك: "ولأنّ (عَسَى) لا يتقدم خبرها إجماعًا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها".[191]

وقال الرضي: " ولا يتقدم (أنْ) مع الفعل على (عَسَى)، أما عند من قال: إنّه خبر؛ فلضعف (عَسَى) لكونه غير متصرف، وأمّا من قال هو بدل؛ فلامتناع تقدمه على المبدل منه".[192]

ومهما يكن فلم أعثر على نصٍّ من نصوص الحديث الشريفة خالف هذه القاعدة النحوية، بل جميعها جاءت موافقة لذلك الحكم.

أما بالنسبة لتوسّط الخبر بين (عَسَى) واسمها، فينظر فيه، هل هو مصحوب بـ (أنْ) المصدرية أم مجرّد منها؟

فإن كان مجرّدًا من (أنْ) فتوسّطه جائز باتفاق النحاة[193]، ولذلك تعيّن عند بعضهم في قول الشاعر:[194]

فأمّا كيِّسٌ فنجا ولكنْ عَسَى يغترُّ بي حَمِقٌ لئيمُ

أن تكون جملة (يغترّ) في موضع نصب خبرًا لـ (عَسَى) مقدمًا ، و(حَمِقٌ) اسمها مؤخّر، ولا يجوز حمل (عَسَى) على أنها تامة، وجملة (يغتر) فاعل.

ومن هنا فلنا أن نحكم على (عَسَى) الواردة في مثل الشاهد الشعري السابق بجواز توسط خبرها بينها وبين اسمها المؤخّر.

بَيْدَ أنّ هذا الاستعمال كذلك لم أعثر له على نصٍّ صريح من نصوص الأحاديث الشريفة الواردة فيها (عَسَى) في الكتب الستة.

وإن كان مقترنا بـ (أنْ) ففي جواز توسطه خلاف:

فمنهم من ذهب إلى جواز توسيط الخبر بين (عَسَى) واسمها ما لم يمنعه مانع، كما سبق في مثل قولهم: (عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ)، عند من ذهب إلى أنّ (عَسَى) ناقصة، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرها مقدم ، و(زيدٌ) اسم (عَسَى) مؤخّر، وفاعل الفعل المضارع ضمير عائد إلى اسم (عَسَى) المؤخّر، وجاز عوده إليه مع تأخره لفظًا؛ لأنّه مقدم رتبة[195]. فإن وجد مانع كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[الإسراء:79]، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: "عَسَى أنْ يبلّغَ الشَّاهدُ مَنْ هوَ أوْعَى له"، ومثال ابن هشام المتقدم: (عَسَى أنْ يضربَ زيدٌ

عَمْرًا)، فلا يجوز توسيط الخبر، لما تقدم بيانه من ألّا يترتب عليه الفصل بين (أنْ) والفعل والمعمول بأجنبيّ على رأي الجمهور.

والقول بجواز التوسيط رأي لأبي سعيد السيرافي وابن عصفور.[196]

(15)- هل يجوز حذف معمولي (عَسَى) أو أحدهما؟

لم أقف على رأي للنحاة في هذه المسألة، والذي وجدته عندهم الحديث عن حذف الخبر فقط.

قال ابن مالك: " إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب ما ظهر دليله"[197].ولم يمثّل لذلك.

وقال الرضي: "وقد يحذف الخبر من هذا الباب إن عُلِم... ، وكذا تقول: كم عَسَى زيدٌ، إذا قيل لك: عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ، أي: كم عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ".[198]

أقول: ورد في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: "عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه :أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فَقَالَ أَيُّوبُ:لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ؟ قَالَ: عَسَى ".[199]

قال العيني في شرح الحديث : "قائل العبارة "لعلّهُ في ليلةٍ مطيرةٍ" هو أيوب السختياني [أحد علماء التابعين] والمقول له:"عَسَى" هو جابر بن زيد".[200]

و جابر بن زيد ،كنيته أبو الشعثاء. قال عنه الذهبي في السير: كان عالم أهل البصرة في زمانه، وهو من كبار تلامذة عبدالله بن عباس، توفي سنة ثلاث وتسعين.[201]

وأريد بهذا التعليق أن أقرّر حُجّية هذا الحديث والنصّ الوارد لـ (عَسَى)، حيث قيل في عصور الاحتجاج، وقد جاءت فيه (عَسَى)مفردة.

قال الكرماني: "فإن قلت: ما اسم (عَسَى) وخبره؟قلت : محذوفان، تقديره: عَسَى ذلك يكون في الليلة المطيرة".[202]

وقال العيني: "قال: (عَسَى)، أي قال جابر بن زيد: عَسَى ذلك كان في الليلة المطيرة، فاسم عَسَى وخبره محذوفان".[203]

فهذا دليل على جواز حذف معمولي (عَسَى): اسمها وخبرها معًا، إذا دل عليهما دليل، والله أعلم.

الخاتمة (نتائج البحث):

في ختام هذه الجولة التي قضيتها مع (عَسَى) وما دوّنه علماء النحو واللغة، وما اتصل بها من أحكام ومسائل واستعمالاتها وأنماطها في الأحاديث الصحيحة، أرى الإشارة إلى أبرز النتائج التي تضمنها البحث، وهي على النحو الآتي:

1- بدا واضحًا جليًّا في أثناء هذه الدراسة أنّ الحديث النبوي الشريف جاء متفقًا مع أغلب ما وضعه النحويون لـ(عسى) - بعد ذلك – من قواعد وأحكام. وأنّ شواهد الكتب الصحاح على (عَسَى) أتت أمثلة صادقة مستمدة من واقع لغوي فصيح، وليست مجرد أمثلة منطقية يصنعها بعض النحويين حسب حدودهم وتفريعاتهم البعيدة.

2- ليس للنحويين عذر في الانصراف عن الاستشهاد بالحديث الشريف والتعويل عليه، وجعله مصدرًا من مصادر الاحتجاج.

3- (عسى) من الله واجبة؛ لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، وفي حق النبي صلى الله عليه وسلم لليقين على القول المختار في البحث؛ لاستحالة الشك والريب في كلامه وهو المعصوم بأمر ربه، أما بقية المخلوقين فهي للترجي والإشفاق، واستعمالها للترجي أكثر.

4- وردت (عَسَى) على اللغة المشهورة بفتح سينها،وهو الأفصح،والأكثر استعمالًا في الكتب الصحاح الست، وجاز فيها كسر السين على لغة الحجازيين في بعض الروايات في حال اتصالها بضمير الرفع للمخاطب، وهو قليل.

5- رجّح البحث حمل (عَسَى) على معنى الخبر من الكلام في حالة لو دخل عليها استفهام أو وقعت موقع الجمل الخبرية سواء كانت خبرًا لـ(إنّ) الناسخة أو صلة الموصول، وما عدا ذلك فيصلح أن تحتمل الإنشاء.

6- تستعمل (عَسَى) فعلًا وحرفًا، وفاقًا لمذهب الجمهور، ويتعيّن استعمالها حرفًا إذا اتصلت بضمير منصوب، ماعدا ذلك فهي فعل ، واستعمالها فعلًا أكثر من استعمالها حرفًا ،كما دلّ عليه التحليل النحوي للنصوص.

7- وردت (عَسَى) جامدة غير متصرفة في جميع نصوص الحديث في الكتب الستة، وما ترتب على عدم تصرفها مما قاله النحاة من أحكام اتفقت معها هذه النصوص الشريفة المستعملة فيها (عسى) الجامدة.

8- تعددت استعمالات (عَسَى) وأنماطها في كتب الصحاح، بحسب تعددها الوارد في كتب النحو المختلفة، وأكثر ورودها في نصوص الأحاديث جاءت على الاستعمال الأول وهو الغالب فيها حيث وردت في أكثر من عشرين شاهدًا من نصوص الحديث الشريف دخلت فيه (عَسَى) على اسم مرفوع وخبرها المصدر المؤول من (أنْ) والفعل، ويليه من حيث الكثرة الاستعمال الرابع، دخلت فيه (عَسَى) على (أنْ) والفعل مباشرة، علمًا بأنّ صور هذا الاستعمال متعددة لذلك زادت أنماطه على أنماط الاستعمال الأول كما نلحظه سابقًا. وجاء أقلُّها ورودًا هو في الاستعمال الثاني، فليس له إلا نمطٌ واحد ومثالٌ واحد، حيث تدخل (عَسَى) على اسم وفعل مضارع مجرّدًا من (أنْ)، وهو بهذا يتفق مع ما قرره النحاة من ندرة هذا الاستعمال وقلته.

9- جاءت (عَسَى) في النصوص الشريفة تامة وناقصة ، ومحتملة للتمام والنقصان، والكثير فيها النقصان.

10- أثبت الواقع اللغوي في نصوص الحديث الشريف مجيء اسم (عَسَى) نكرة، سواء كانت مخصوصة أم غير مخصوصة.

11- لم ترد (عَسَى) ناصبة لاسم ظاهر في جميع الأحاديث المروية عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، والذي ثبت من ذلك المثل المشهور المنقول عن عمر رضي الله عنه: "عسى الغوير أبؤسًا"، وما أثر عن عبدالله بن عمر رضي الله عته في غير كتب الصحاح في قوله: "ما عَسَى سيّدُك فاعلًا".

12- أثبت الحديث الصحيح: " إنّي لا أدري لَعَسَى أنْ تمضي..." دخول لام الابتداء على (عَسَى) الجامدة، على الرغم من أنّ بعض النحويين ينكر ذلك، ولا حجة لديهم، وإنكارهم ينقضه السّماع.

13- ممّا انفرد به الواقع اللغوي لـ (عَسَى) في النصوص الواردة في الكتب الصحاح الستة استعمال (عَسَى) مفردة، وهو دليل على حذف معموليها الاسم والخبر معًا ؛ لما دلّ عليهما السياق.

14- كما لوحظ من خلال التحليل النحوي ومناقشة آراء العلماء ودراستها أنّ الأخذ برأي الجمهور في أغلب الأحكام الموضوعة لـ (عَسَى) والواردة في نصوص الحديث الشريف هو المنهج المتبع، ولم يخالف في ذلك إلا في مسائل محدودة.

وبعد: فلعلّ ما تقدم ذكره هو أبرز ما ظهر لي من نتائج البحث، ولا شك أن هناك نتائج أخرى تركتها اختصارًا، وفي ظنّي أنّ القاريء لهذا البحث سوف يستنتجها ويدركها جيّدا بعد تأمّل ومزيد اطلاع.

وإني لأرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في تقديم دراسة نحويّة وصفيّة لـ (عَسَى) من خلال نصوص الحديث الشريف من كتب الصحاح الست، كما أسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به في الدنيا، وينفعني به في الآخرة، إنّه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الحواشي والتعليقات:

(1) كتب الصحاح الست، أو الكتب الستة ، هو مصطلح يطلق على ستة كتب حديث عند علماء أهل السنة والجماعة ، وهي: صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفَّى سنة256هـ، وصحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، المتوفَّى سنة261هـ،وسنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفَّى سنة275هـ،وسنن التِّرمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي، المتوفَّى سنة279هـ،وسنن النَّسائي للإمام أحمد بن شعيب النسائي، المتوفَّى سنة300هـ، وسنن ابن ماجة للإمام محمد بن يزيد ابن ماجة، المتوفَّى سنة273هـ. ينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري 229/1، 725/2.

(2) تهذيب اللغة، مادة (ع.س.ا).

(3) لسان العرب، مادة (ع.س.ا).

(4) البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص99. وينظر: الشعر والشعراء624/2،ومغني اللبيب ص229.

(5) ينظر تهذيب اللغة ، مادة (ع.س.ا).

(6) صحيح البخاري1006/3.

(7) من كلام أبي بكر رضي الله عنه للرسول صلى الله عليه وسلم في شأن (أسرى بدر). صحيح مسلم156/5.

(8) صحيح البخاري565/2، وصحيح مسلم31/4.

(9) صحيح مسلم152/7.

(10) من مقول الصحابي عمران بن حصين رضي الله عنه. صحيح مسلم47/4.

(11) صحيح مسلم232/8.

(12) سنن أبي داود167/4،سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي 93/7.

(13) سنن النسائي /396.

(14) سنن ابن ماجة597/1.

(15) سنن ابن ماجة597/1.

(16) سنن ابن ماجة357/1.

(17) من مقول التابعي سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص في عهد بني أمية. صحيح البخاري2589/6، وينظر: عمدة القاري سرح صحيح البخاري114/35.

(18) من كلام عمر رضي الله عنه في شأن غَيرة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وبها نزلت الآية: (5) من سورة التحريم تأييدًا لكلامه رضي الله عنه. صحيح البخاري1867/4.

(19) القائل هو الصحابي سعيد بن زيد بن عمرو رضي الله عنه. صحيح البخاري2503/6.

(20) صحيح البخاري277/1.ورواية مسلم112/1:"هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ".

(21) صحيح البخاري2704/6، وفي رواية أخرى للبخاري في الصفحة نفسها: "هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ"، ورواية مسلم 112/1:" فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ".

(22) صحيح البخاري277/1.

(23) من قول أبي بكر لعمر رضي الله عنهما. صحيح البخاري1549/4. ورواية مسلم 153/5: "وما عَسَاهُم أنْ يفعلوا بي" وسيأتي في النمط الأخير.

(24) سنن الترمذي38/5.

(25) صحيح مسلم211/4، وسنن أبي داود245/2، وسنن النسائي489/6.

(26) صحيح البخاري37/1.

(27) صحيح البخاري 2272/5.

(28) سنن النسائي 527/4.

(29) مقولة للصحابي هزال الأسلمي في قصة ماعز الأسلمي رضي الله عنهما. ينظر: سنن النسائي الكبرى307/4.

(30) سنن ابن ماجة 1096/2.

(31) صحيح مسلم 209/8.
(32) من قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. سنن الترمذي268/5.
(33) سنن النسائي442/2.
(34) صحيح البخاري744/7.
(35) صحيح مسلم 200/4، وسنن ابن ماجة656/1.
(36) سنن الترمذي441/3.
(37) من مقولة للصحابي مخرمة بن نوفل رضي الله عنه. صحيح البخاري940/2، صحيح مسلم104/3.
(38) من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحيح البخاري 1082/2.
(39) من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. صحيح البخاري2370/5.
(40) صحيح مسلم 142/4.
(41) من كلام الصحابي أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه. صحيح مسلم 35/8.
(42) من كلام الصحابي أبي جبيرة بن الضحاك الأنصاري رضي الله عنه. سنن الترمذي 388/5.
(43) من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. سنن الترمذي 648/4.
(44) سنن ابن ماجة 251/6.
(45) صحيح البخاري1/37- 711/2، 2248/5، سنن النسائي271/2.
(46) صحيح مسلم211/4، وسنن أبي داود245/2، وسنن النسائي 489/6. وسنن ابن ماجة645/1.
(47) سنن الترمذي 360/4.
(48) سنن الترمذي 360/4.
(49) من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. والرواية في عمدة القارئ شرح صحيح البخاري225/33.
(50) صحيح مسلم 153/5.
(51) صحيح البخاري 942/3.
(52) سنن الترمذي 298/10.
(53) النهاية في غريب الحديث والأثر473/3.
(54) ينظر: الكتاب 233/4، وشرح التسهيل 24/1، والبحر المحيط 153/2، وشرح اللمحة البدرية 31/2.
(55) ينظر البحر المحيط 153/2.
(56) المقتضب 68/3.
(57) الصاحبي ص237.
(58) شرح المفصل 115/7.
(59) ينظر: شرح الرضي 211/4.
(60) ينظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ص566.

(61) ينظر: البرهان في علوم القرآن158/4، 393، والإتقان في علوم القرآن 215/1.

(62) عمدة القارئ 310/9.

(63) مجاز القرآن 134/1.

(64) المفردات في غريب القرآن ص501.

(65) مجاز القرآن 134/1، 225.

(66) ديوان ابن مقبل ص261، ويروي (ظنٌّ) بدون ياء، و (جوانب الأمثال). ينظر: شرح الرضي على الكافية 214/4، و التذييل والتكميل 333/4، ولسان العرب، مادة (ع،س،ا).

(67) التذييل والتكميل333/4.

(68) الكشاف 432/3.

(69) دليل الفالحين 182/4.

(70) الإيضاح في شرح المفصل90/2.

(71) البحر المحيط363/3.

(72) ينظر التفصيل في تخليص الشواهد 316/1.

(73) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 303/1.

(74) ينظر: شرح المفصل 119/3، 7/ 116، وشرح الكافية الشافية 459/1، وشرح التصريح211/1.

(75) ينظر الحجة للقراء السبعة 350/2.

(76) ينظر: أوضح المسالك 324/1، وشرح التصريح 211/1.

(77) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان 64/1، 65، 533.

(78) فتح الباري 460/11.

(79) شرح النووي على صحيح مسلم 23/3، 33.

(80) عمدة القاري 100/26.

(81) المرجع السابق 309/9.

(82) تفصيل الخلاف في: أسرار العربية ص126، واللباب في علل البناء والإعراب191/1، والتذييل والتكميل 327/4، والجنى الداني ص461، ومغني اللبيب ص201.

(83) ينظر: التذييل والتكميل 332/4، والجنى الداني ص462، والإتقان في علوم القرآن 214/1.

(84) ينظر التذييل والتكميل 332/4-333.

(85) ينظر التذييل والتكميل 334/4.

(86) مغني اللبيب ص229.

(87) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 325/2، والحلل في إصلاح الخلل ص168، والتذييل والتكميل 113/5.

(88) ينظر معاني القرآن للفراء 24/1، 142/2، 62/3.

(89) التذييل والتكميل 113/5، وينظر: شرح جمل الزجاجي 429/1، 432، ورصف المباني ص309.

(90) قال أبو حيان : " وممن نص على أنّ مذهب سيبويه منع ذلك أبو جعفر الصفار وأبو محمد بن السيد" التذييل والتكميل 113/5. وعند ابن هشام: المنع هو مذهب الجمهور، ينظر: مغني اللبيب ص301.

(91) ينظر التذييل والتكميل 113/5.

(92) الشعر منسوب لها في الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين للخالدين 245/2- 246، وهو منسوب لبعض نساء بني أسد في أمالي المرتضى 240/2 -241، ومنسوب لأعرابية في مجموعة المعاني ص188.

(93) ينظر مغني اللبيب ص201.

(94) ينظر شرح شذور الذهب ص246-247.

(95) ينظر: أسرار العربية ص127، واللباب في علل البناء والإعراب 192/1، والإيضاح في شرح المفصل 90/2، 92، والجنى الداني ص462، ومغني اللبيب ص201.

(96) ينظر شرح الرضي على الكافية 215/4.

(97) أصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه: " عَسَى الغُويرُ أبؤسا "، فصار مثلًا يضرب للرجل يتوقع الشرَّ من جهةٍ بعينها، والغوير تصغير (غار) وهو اسم لموضع يقع بين العراق والشام. وأبؤسا جمع بأس وهو القوة، أو جمع بؤس من العذاب والشدة في الحرب وخشونة العيش. ينظر: الخصائص 99/1، ومجمع الأمثال 341/2، وشرح المفصل 119/7، ولسان العرب، مادة(بأس) و(غور).

(98) ورد بلا نسبة في الخصائص 99/1، واللباب في علل البناء والإعراب 192/1، وضرائر الشعر ص265، والمقرب ص109، وشرح التسهيل 393/1، والجنى الداني ص463، ومغني اللبيب ص203، على اختلاف بسيط في روايات البيت، ومنهم من نسبه إلى رؤبة كما في المقاصد النحوية 161/2، وخزانة الأدب322/9.

(99) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 357/1، وأسرار العربية ص127، وشرح التسهيل 393/1.

(100) البيت لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه ص76. وينظر: الكتاب 159/3، ولسان العرب، مادة(عسا)، ونسب إلى غيره في شرح أبيات سيبويه 141/2، وبلا نسبة في المقتضب 48/3، 69، وشرح المفصل 117/7، والتوطئة ص272.

(101) البيت لهدبة بن خشرم العذري، ينظر: الكامل في اللغة والأدب 254/1، وشرح شواهد الإيضاح ص97، وضرائر الشعر ص153، والمقاصد النحوية 184/2، وخزانة الأدب 328/9، 329.

(102) شرح المفصل 117/7-118.

(103) الجنى الداني ص464-465.

(104) شرح الرضي 216/4.

(105) التذييل والتكميل 335/4.

(106) ينظر: شرح التسهيل 394/1، وارتشاف الضرب ص1224، و مغني اللبيب ص202، والمساعد على شرح التسهيل299/1.

(107) ينظر: ارتشاف الضرب ص1224، والتذييل والتكميل 347/4.

(108) شرح جمل الزجاجي 178/1.

(109) شرح الرضي على الكافية 216/4.

(110) ينظر ارتشاف الضرب ص1224.

(111) ينظر ارتشاف الضرب ص1224.

(112) ينظر شرح التسهيل 394/1.

(113) ينظر: الجنى الداني ص464، ومغني اللبيب ص202، والإتقان في علوم القرآن 215/1.

(114) شرح التسهيل 394/1.

(115) ينظر:التذييل والتكميل 347/4، ومغني اللبيب ص201، 202.

(116) التذييل والتكميل 353/4-354.

(117) المساعد على شرح التسهيل 299/1.

(118) هو عدي بن زيد في ديوانه ص107، وينظر: جمهرة أشعار العرب 53/1، وشرح التسهيل 137/3، والمساعد على شرح التسهيل 249/2.

(119) ساقه الشيخ محمد محيي الدين في حاشيته على أوضح المسالك280/1 شاهدًا على تجرد خبر (عسى) من (أنْ) ، وذكر أنّ الزجاج أنشده في أماليه ص126.

(120) شرح الرضي على الكافية 218/4.

(121) ينظر: شرح التسهيل 395/1، وارتشاف الضرب ص1231، والمساعد299/1.

(122) البيت بلا نسبة في الصاحبي ص237، وشرح التسهيل 395/1، وارتشاف الضرب ص1231، والدر المصون 387/2، والمقاصد النحوية 214/2.

(123) شرح الرضي على الكافية 217/4، 218.

(124) ينظر: التذييل والتكميل 342/4، وهمع الهوامع 478/1.

(125) ارتشاف الضرب ص1228.

(126) مغني اللبيب ص 204.

(127) التذييل والتكميل 344/4.

(128) ينظر: المقرب ص 109، والجنى الداني ص463، وشرح اللمحة البدرية 32/2، وشرح ابن عقيل 324/1، والمقاصد النحوية 163/2.

(129) الإنصاف 162/1.

(130) ينظر المقرب ص109.

(131) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ، ومختار الصحاح ، مادة (عسا).

(132) ينظر: التوطئة ص271، والدر المصون 387/2.

(133) النهاية في غريب الحديث والأثر 742/3.

(134) الكتاب 158/3.

(135) ينظر المسائل الحلبيات ص250.

(136) التذييل والتكميل 342/4.

(137) ينظر: المتبع في شرح اللمع 558/2، وضرائر الشعر ص265، 266، والجنى الداني ص463، والدر المصون 387/2، وتخليص الشواهد ص249.

(138) ينظر: مجالس ثعلب 307/1، والتذييل والتكميل 343/4.

(139) قال في المقتضب 70/3: " وأما قولهم في المثل: عسى الغوير أبؤساً فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا؛ لأنّ عسى إنّما خبرها الفعل مع أنّ أو الفعل مجرداً .." وهو نفسه ماذهب إليه الكوفيون، لكنه في موضع آخر يقول:" وجعل الخبر اسمًا على قولهم: عسى الغوير أبؤسا" المقتضب 72/3، وظاهر كلامه هو رأي سيبويه.

(140) النكت في تفسير كتاب سيبويه 188/1.

(141) ينظر المقاصد النحوية164/2،163.

(142) ينظر التذييل والتكميل 343/4، وتخليص الشواهد ص250.

(143) علّل لذلك بهاء الدين بن النحاس بقوله:"إنّما التزمت الأفعال في أخبارها؛ لأنها لما كان معناها المقاربة وجب أن تكون أخبارها مما يتصور فيه القرب والبعد، وإنّما يتصور ذلك في الأفعال دون الأسماء، فكانت أخبارها أفعالا لذلك". (التعليقة) شرح المقرب 481/2. وينظر شرح المفصل 119/7.

(144) شرح المفصل 118/7.

(145) معاني القرآن24/1.

(146) النكت الحسان ص72.

(147) ينظر: الدر المصون 177/1، والبحر المحيط 112/5، والتذييل والتكميل 364/4-363، وشرح التصريح 204/1، 206، وشرح الأشموني449/1، 452.

(148) همع الهوامع479/1.

(149) البيت منسوب لمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص99، ومنسوبًا إليه في ضرائر الشعرص152، 153، وخزانة الأدب211/2. وحفير زياد: موضع بين الشام والعراق.

(150) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل 124/1، 125، والمراجع المذكورة في الحاشية(147).

(151) حاشية الخضري على ابن عقيل 125/1.

(152) ينظر: ارتشاف الضرب ص1234، والتذييل والتكميل 365/4.

(153) عمدة القاري 252/34.

(154) ينظر:أسرار العربية ص135، شرح جمل الزجاجي 300/2، شرح الرضي 223/4، والتذييل والتكميل 336/4ومابعدها، والمساعد على شرح التسهيل 297/1،شرح التصريح 207/1.

(155) اللباب في علل البناء والإعراب 193/1.

(156) شرح الرضي على الكافية 223/4.

(157) الكتاب 158/3، وينظر الحجة للقراء السبعة 272/1.

(158) علل النحو ص254.

(159) الكتاب 158/3.

(160) الكتاب 160/3، وينظر كلامه أيضا في 11/3، 99.

(161) ينظر ضرائر الشعر ص153.

(162) ينظر الصاحبي ص237، وتاج اللغة ،مادة (عسا)، وشرح الرضي على الكافية 218/4، 219، والدر المصون128/1، 785،والجنى الداني ص462، 463، ومغني اللبيب ص202، والمقاصد النحوية 181/2، 182.

(163) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 559/1، وأسرار العربية ص128، والتوطئة ص271، وشرح جمل الزجاجي 176/2، والمقرب ص107.

(164) ينظر البحر المحيط 362/2.

(165) ينظر: الأصول في النحو 207/2، واللمع في العربية 145/1، والمقرب ص110، وشرح التسهيل 396/1، ومغني اللبيب ص204، وشرح ابن عقيل343/1، وشرح الأشموني461/1.

(166) ينظر: شرح ابن عقيل 343/1، وشرح الأشموني461/1.

(167) ينظر: الكتاب 158/3، والتذييل والتكميل 352/4.

(168) أوضح المسالك 289/1. وينظر شرح التصريح210/1.

(169) ينظر حاشية الصبان274/1.

(170) ينظر فوح الشذا بأحكام (عَسَى) ص141.

(171) ينظر: مغني اللبيب ص204.

(172) ينظر: أسرار العربية ص130، والكشاف642/2، وشرح جمل الزجاجي 179/2، والبحر المحيط 70/6، وحاشية الخضري 128/1.

(173) ينظر: شرح جمل الزجاجي202/2، ارتشاف الضرب ص1223، والتذييل والتكميل358/4، والجنى الداني ص466، ومغني اللبيب ص203.

(174) ينظر: كتاب الشعر494/2، و شرح المفصل 120/3، وخزانة الأدب337/5، 349، 350، والبيت بلا نسبة في المسائل العضديات ص67، وشرح الرضي على الكافية447/2، وتذكرة النحاة ص495.

(175) الشاهد من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص181، وقد ورد منسوبًا إليه في الكتاب 374/2، 375، وشرح المفصل 120/3، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل 180/5، وشرح التصريح 213/1.

(176) ينظر: ارتشاف الضرب ص1223، والتذييل والتكميل 358/4، ومغني اللبيب ص203، وهمع الهوامع482/1.

(177) ينظر: شرح الرضي على الكافية 446/2.

(178) ينظر: شرح جمل الزجاجي 180/2.

(179) ينظر: الجنى الداني ص467، 468، وهمع الهوامع 482/1.

(180) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 477/1، والمقرب ص111، وارتشاف الضرب ص1233، والأشباه والنظائر 493/1.

(181) ينظر: ارتشاف الصرب ص1233، والتذييل والتكميل 359/4، ومغني اللبيب ص203.

(182) ينظر: الأمالي لابن الشجري 278/1، وشرح المفصل لا بن يعيش 123/7، وشرح الرضي على الكافية 447/2.

(183) قيل هو لأعرابي من حمير يخاطب الصحابي عبد الله بن الزبير –رضي الله عنهما- ينظر: سر صناعة الإعراب 280/1،والمقاصد النحوية 591/4، وخزانة الأدب 428/4، 430.

(184) شرح التسهيل 397/1-398.

(185) ينظر: المقتضب 72/3، والمسائل العضديات ص67.

(186) ينظر تصحيح الفصيح وشرحه ص42.

(187) ينظر أمالي ابن الحاجب ص488.

(188) ينظر: شرح التسهيل 397/1.

(189) أوضح المسالك 329/1.

(190) ينظر: المفصل ص135، وشرح المفصل 118/3.

(191) شرح الكافية الشافية397/1.

(192) شرح الرضي على الكافية 218/4.

(193) ينظر: همع الهوامع 478/1، 479، وحاشية الصبان274/1.

(194) البيت منسوب إلى المرار بن سعيد الفقعسي في شرح أبيات سيبويه 63/2، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر ص153، وشرح التسهيل 24/1، وشرح أبيات مغني اللبيب 339/3.

(195) ينظر شرح الأشموني 460/1.

(196) ينظر: المقرب ص110، والتذييل والتكميل 315/4، وشرح التصريح209/1.

(197) شرح الكافية الشافية462/1.

(198) شرح الرضي على الكافية 218/4.

(199) صحيح البخاري 201/1.

(200) عمدة القاري 366/7.

(201) سير أعلام النبلاء 481/4.

(202) ينظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي 8/2.

(203) عمدة القارئ 366/7.

ثبت بالمصادر والمراجع:

الأزهري، أبو منصور:

- تهذيب اللغة، ج3، تحقيق د.عبدالحليم النجار، مراجعة أ.محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الأزهري، خالد :

- شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

الإشبيلي، ابن عصفور :

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي(42)،1400هـ ، 1980م.
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1980،1م.
- المقرب، تحقيق: أحمد الستار، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1986م.

الأشموني، علي بن محمد:

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده: محمد محي الدين عبد الحميد، شركة ومكتبة مصطفي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية،1365هـ - 1946م.

الأصفهاني، الراغب:

- مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت، ط1392،1هـ-1972م.

الأنباري، أبو البركات :

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق 1377هـ،1957م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة التجارية الكبرى، مصطفى محمد ، الطبعة الرابعة 1380هـ ، 1961م.

الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- البحر المحيط ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ ، 1983م.
- تذكرة النحاة، تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى1406هـ،1986م.
- التذييل والتكميل شرح التسهيل، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.

الأنصاري، ابن هشام جمال الدين بن يوسف :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، 1399هـ-1979م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. السيد تقي عبد السيد، 1406هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى ، 1984م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق: د.صلاح راوي، ط2، مطبعة حسان (1984م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة 1979م

الأوسي، قيس إسماعيل:

- أساليب الطلب عند البلاغيين والنحويين، بيت الحكمة في جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

البخاري، محمد بن إسماعيل:

- الجامع الصحيح، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، تحقيق : د. مصطفي ديب البغا، الطبعة الثالثة ، 1407 – 1987,

البغدادي، عبد القادر بن عمر:

- خزانة الكتب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1406هـ ، 1986م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث، 1394هـ-1974م.

الترمذي، محمد بن عيسى:

الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ثعلب، أحمد بن يحيى:

- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1400هـ-1980م.

التيمي، أبوعبيدة معمر بن مثنى:

- مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،1401هـ-1981م.

الجرجاني، عبد القاهر:

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر1982م (منشورات وزارة الثقافة والإعلام).

الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد:

- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م.

ابن جني، عثمان أبو الفتح :

- الخصائص ، حققه: محمد بن علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ ، 1983م.
- سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م .
- اللمع في العربية ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت ، 1972م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد :

- تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة1407هـ ، 1987م.

ابن الحاجب،عثمان بن عمرو:

- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق: موسى بن بناي العليلي ، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، سنة 1982م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني:

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت ، 1379م.

الخالدان، أبو بكر محمد وأبو عثمان سعيد:

- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ،تحقيق وتعليق: د. السيد محمد يوسف، الناشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة – 1965م.

الخضري ، محمد بن مصطفى :

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ، 1390هـ - 1978م .

الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن :

سنن الدارمي، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلم ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407.

ابن درستويه:

- تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د.محمد بدوي مختون، ومراجعة أ.د رمضان عبد التواب، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1419هـ-1998م.

الدسوقي:

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، المطبعة المصرية ببولاق.

الرازي، محمد بن أبي بكر:

- مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى،1967م.

الزركشي، محمد بن عبد الله:

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

رضي الدين :

- شرح الكافية في النحو، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قاريونس، 1398هـ-1978م.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني:

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، لناشر دار الهداية.

الزمخشري، محمود بن عمر :

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- المفصل في علم العربية ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، لبنان .

السجستاني، أبوداود سليمان بن الأشعث:

- سنن أبي داود، الناشر : دار الكتاب العربي . بيروت، وزارة الأوقاف المصرية- جمعية المكنز الإسلامي.

ابن السراج، محمد بن سهل :

- الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1405هـ ، 1985م .

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف:

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، عثمان بن قنبر:

- الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة،1403هـ، 1983م.

السيوطي، جلال الدين :

- الإتقان في علوم القرآن ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة 1398هـ ،1978م.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى 1406هـ - 1985م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1397هـ ،1977م.

الشريف، المرتضى:

- أمالي المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،1425هـ-2004م.

الصبان، محمد بن علي :

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، رتبه: مصطفي حسين أحمد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

الصديقي، محمد بن علان:

- دليل الفالحين شرح رياض الصالحين، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، الناشر: دار الكتاب العربي.

ابن العجاج،رؤبة:

- ديوان رؤبة (ملحق)، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، طبعة 1980م.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين:

- اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى،1416هـ ، 1995م .
- المتبع في شرح اللمع، تحقيق: د.عبد الحميد حمد محمد الزوي، منشورات جامعة قار يونس-بنغازي، الطبعة الأولى، 1994م.

العكبري، ابن برهان :

- شرح اللمع ، حققه: فائز فارس ، قسم التراث العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الطبعة الأولى 1405هـ ، 1984م.

العلوي ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة :

- أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1413هـ ، 1985م .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد:

- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، طبع بهامش خزانة الأدب- دار صادر، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد:

- الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي – القاهرة.

الفارسي، أبوعلي :

- الإيضاح العضدي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 1408هـ -1988م.
- الحجة للقراء السبعة ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، راجعه: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ،دار المأمون للتراث ،دمشق ،بيروت ، ط1 1407هـ، 1987م .
- كتاب الشعر، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي،الخانجي، ط1408،1هـ-1988م.
- المسائل الحلبيات، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
- المسائل العضديات ، تحقيق: علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى1406هـ - 1986م.

الفراء، يحي بن زياد:

- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ -1983م.

القيسي ، أبو محمد مكي :

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق الدكتور: محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1404هـ ،1984م .

ابن ماجة، محمد بن يزيد:

- سنن ابن ماجة، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار الفكر – بيروت.

المالقي، أحمد بن عبد النور:

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ،1405هـ - 1985م.

ابن مالك، محمد بن عبدالله :

- شرح التسهيل ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م ، هجر للطباعة والنشر .
- شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.

المبرد، محمد بن يزيد :

- المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

المحرصاوي، محمد حسين:
- فوح الشذا بأحكام (عسى)، مطبعة الجريسي، القاهرة، الطبعة الأولى،1423هـ-2002م.
المرادي، ابن أم قاسم :
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ.محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، 1403هـ-1983م.
ابن منظور :
- لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
الميداني ، أبو الفضل :
- مجمع الأمثال، حققه وفصله: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
النسائي ، أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب :
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى 1348هـ ،1930م .
النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري:
- شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة الثانية ، 1392.
النيسابوري ، مسلم بن الحجاج :
- صحيح مسلم ، تحقيق وضبط وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .
الهمداني، ابن عقيل بهاء الدين :
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق: محمد كامل بركات ، الناشر مركز إحياء التراث الإسلامي بمعهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الثانية،1422هـ. 2001م.
الوراق، محمد بن عبد الله:
- علل النحو ،تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش، دار النشر : مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، الطبعة الأولى1420 هـ - 1999 م.
ابن يعيش :
- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .